

~~SECRET~~
6 FEB 1974

السلطة الابوية

في

الشرع الاسلامي

على مذهب الامام ابي حنيفة

بقلم

نجيب صروف



(نُشرت أولاً في مجلة الشرق)

67161

المطبعة الكاثوليكية ، بيروت

١٩٣٩

كانت

احكام الشرع الاسلامي ، حتى اواسط القرن الماضي ، مرعية الاجراء بكاملها في هذه البلاد . ولكن تعديلات خطيرة ادخلت عليها منذ ذلك الحين فضيقت دائرة تطبيقها العملي ووجهتها توجيهاً ملائماً للتطورات الاجتماعية الحديثة . وبكفي ان نشير الى القانون الجزائي التركي ، وقانون العقود والموجبات ، واصول المعاملات المدنية ، والمبسوعة الضخمة لقرارات المفوضية العليا ، لتدرك اهمية هذه التعديلات من حيث تنظيمها للاحكام الشرعية القديمة ، واتيانها باحكام جديدة مستمدة من القوانين الاوروبية عامة والقانون الافرنسي خاصة . حتى ان المطلع على الفقه الاسلامي وحده ليعجز عن تتبع الحركة القضائية في سورية ولبنان ان ظلت معلوماته محصورة في نطاق « مبسوط » السرخسي او « حاشية » ابن عابدين .

على ان هناك مواد فقهية لم تحور قط لانها مرتكزة على آيات قرآنية واحاديث نبوية هي قدس اقداس الشرع الاسلامي ، لا يجسر المسترع المعاصر على ان يبدل حرفاً واحداً من حروفها او يفسرها تفسيراً مخالفاً لما ورد في كتب الائمة الاقدمين . ومعظمها متعلق « بالاحوال الشخصية » كالنكاح والطلاق والميراث . فان العلاقات الشرعية التي تربط افراد العائلة الاسلامية فتحدد حقوقهم وواجباتهم مقررة بوضوح في المؤلفات القديمة ، ولا يحق لأي كان ان ينقص منها او يزيد عليها الا ما كان ملائماً لروح الشرع القديم .

وما تحديد علاقات الابناء بالديهم الا فرع من هذه الفروع الثابتة التي لم تتغير بعد . فاذا نحن درسنا « السلطة الابوية » او - كما يسميها الاقدمون - « ولاية الاب » (وقد آثرنا الاسم الاول لانه موافق للاصطلاحات الاوربية المألوفة : Paternal Authority, La Puissance Paternelle, Patria (Potestas, Paternal Power)) فاننا نعرف الى احكام لا تزال مرمية الاجراء في بلادنا ، تنشى عليها المحاكم الشرعية الاسلامية . وقد اقتصرنا على درس المذهب الحنفي لانه متبع في هذه البلاد .

وبالرغم من حصر جهودنا في نطاق واحد ، وهو مذهب ابي حنيفة دون سواه ، فنحن لا ندعي قط بان هذا الدرس الذي تقدمه جامع للاحكام الحنفية كلها ، مظهر بوضوح لتطورها في خلال القرون الاثني عشر ، باسط بتفصيل جميع الاختلافات التي تفرق ائمة الحنفين ، لان المصادر التي استطننا الوصول اليها قليلة جداً بالنسبة لما يجب الاطلاع عليه للاحاطة بالموضوع من جميع نواحيه . فالجزء الكبير من المؤلفات الفقهية القديمة مفقود من مكاتب بيروت ، مبعثر في خزائن مصر واوربة . ولم يتيسر لنا الا الاطلاع على نثر ضئيل منها نشته في اللائحة التالية مراعين الترتيب التاريخي :

١ - القرآن

٢ - كتب الحديث

البخاري : ٢٥٦ هـ . الصحيح . طبع بولاق ١٢٩٦ هـ

مسلم : ٢٩١ هـ . الصحيح . المطبعة العامة ١٣٣٦ هـ .

النسائي : ٣٩٣ هـ . السنن . المطبعة المصرية بالازهر (تاريخ الطبع غير مذكور)

٣ - كتب الفقه .

الفاضي ابو يوسف ١٨٢ هـ . كتاب الخراج . بولاق ١٣٠٣

الشيباني ١٨٢ هـ . كتاب الخراج في الحل . نشر يوسف شخت . ليبريك ١٩٣٥

قدوري ٢٢٨ هـ . مختصر القدوري البغدادي . « مطبعة عثمانية » ١٣٠٩ هـ .

الرخي ٢٣٥ هـ . المبسوط . مطبعة السادة . مصر ١٣٢٣ هـ .

ابراهيم الخليلي ٩٥٦ هـ . ملقى البحر . مطبعة « علي بك » (?) ١٢٩١ هـ .

امين بن عابدين ١٢٥٢ هـ . رد المختار الى الدر المختار . المطبعة الحسينية ١٣٠٧ هـ .

قدري محمد ١٨٧٥ م . الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية . مصر ١٨٧٥ م .

محة الاحكام المدنية ١٨٧٦ م . طبع نجيب هواوي . الخلد ١٩٠٥ م .

الياس داود ككار : التمس الفقية، بيروت ١٩١٢

محليل عيد انشاي : مرجع الغلاب، بيروت ١٩١٢

عارف رمضاني : مجموعة نقوانين، بيروت ١٩٢٨

٤. الدروس الاخرية المتعلقة بالموضوع.

Clavel, Eugene, *Droit musulman du Statut Personnel et des successions* 2 vol Paris, Larose 1895.

Gaenard, Gabriel, *La condition juridique des qeox maries en Droit musulman*, Aix, 1915.

Salame, Mohanied Mahinoud, *Le mariage en Droit musulman* Montpellier, 1923.

Mortwari, Mohmed Mahanoud, *Le divorce en droit musulman* Montpellier, 1925.

El-Yah, Ab la lah, *La condition jurice de la femme dans le droit de l'Islam*, Paris, 1926.

Chartilla, Kuala, *Le mariage chez les musulmans en Syrie* Geuthner, Paris, 1934.

■ مجموعات الفتاوى التي قومت " شرع الاسلامي " وما يخص " - طه الاثوية

GuarL, *Droit Romain* Paris, 1924

Code Civil Français, 1801, Dalloz, 1936

Planiol et Rpert, *Traite pratique de droit civil français* Paris, Librairie Generale de droit et de jurisprudence, 1925

Colin et Capitant, *Traite Elementaire de droit civil* Daloz 1934

الحق الثاني في سككس لارود ككه، طبعه الارشيدريت فوسوس.

الاصاء الماروي، منحوري يوسف رنده، مطبعة امريلى الدمام، حويله ١٩٢٩

تري مما تقدم ان المصادر الاولية لتفقه الاسلامي قبيلة في مكاتب بيروت، وهي تكاد لا تبلغ ربع المصادر المعروفة. فلا كتب اشيعي، ولا لحصاف، ولا التمرقشي، ولا قاضي خان وغيرهم، قرية المدل نازعم من همتها. اما المؤلفات التي اطلعنا عليها فحافة، لا تبصر فيها الا لمن اعاد قراءة نصوصها

مراراً ، ونعوذ بهم مصطلحي الجامعة وتركيبها المفردة ، فضلاً عن أن ضيقها قديم لا يرضي عن انقاضي ولا يوفق ، تقتضيه الطريقة العلمية الحديثة لشر لا ر العلمية ، من صغر وتدقيق وتخصيم وودود لوان هذه مؤلفات تفرد فضلاً خاص بالسلطة لأبوية ، شأن المؤلف العربية ، فتقبل عليها مهمة التقييد وجمع . ولكنا نسمع نفساً بعيداً عن منطق ، وسعة المعلومات تتعاقب في كل فصل من فصولها . فيصطر الحديث ، وإحالة هذه ، إلى أن يراحمها سكانها فيقرأ معلومات اصحها لمتخرج منها معلومات القلائل وحدها هو أهم بعض الحديث بوضع فهرس مصونة ، ذكر وضعوا فهرس لقرآن والحديث ، فتصنع قريبة لثوب ، حرية العائنة ، ويتسنى لمحتويات أن يظهر في حلة الإحود ، بعد كانت ، خلال قرون حوال ، ولا تزال حتى اليوم ، كسراً دقية ، واناراً ، مكرر مطوية . إن لفظة إسلامي نسبة ذاتية حيلة ، لما يتجلى به من لشعول ولتدقيق ، ولكنه من يحتمل اللغة أربعة التي يستعمل ، بين اشرايع العينة ، م بعد ، من سطره نصيباً واضحاً ، فربما عنه هذا الضم ككثيف ، وبقي لثوب على معرفته المنظمة ولا سيما إلا أن تشير لما كان بواقعي " محلة الأحكام العينية " وكتب " لأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية " من المصل حزيل ، من حيث هم سمو الأثار العقلية لمتفق عليها ، وطموها في أبواب مختصة ومواد مقتضيه ، وسكن عملهم لا بعيد المؤرخ اودعه امحرفين لانه لا سهل الرجوع إلى المصادر القديمة

ولم يقد مؤلفات كسر واستأى مصادر ثانوية : هذا الاصطلاح من معنى مؤلف ، لأن احداً من بعض المتخصص القديمة التي م يسن ما احدها من معين لاصي . وهي تعمل الأحكام القديمة فلا يكاد يكون حرف . غير ان لا يستطيع ان علم مصدر مانتها في النقل ، لأنها لا تشير إلا إلى اسم المؤلف الذي تسند إليه ، دون أي ذكر للحرف والصيغة وهذا السب لم يستعملها إلا تحتفظ ما المصادر الأفرنجية بعدة العائنة اصلاً مؤلف (l'ave) وهو شرح بكتاب " الأحوال الشخصية " والكتب الناقية دروس قسمت ليل شهادة الدكتوراه في الحقوق ، وهي بعد ، تكون عن الطريقة العلمية في الأبحاث التاريخية

والاحتمالية وقد حمل وصورها ، وبما جهده من اخفاق الاساسية ، ان الشرع مختلف عن علم الاحتماع ، وان احكام الاور يستمد من المصنوع انفعالية وحدها ، في حين ان انشأ يمكنه الاسناد الى جميع مظاهر حياهه فاذا كانت صبيحة التفتيش عن الاحكام الشرعية ، فلا محور ان يعتمد مثلاً على كتاب « الاعاني » او ديوان المحقري .

وقد جاهدنا في سياق هذا البحث ان ندرس بين الشرع الاسلامي وغيره من القوانين المشهورة ، فحقنا شرع اورو ، في انه ساعد في تصور لفقه اسلامي وموه ، والقانون المدني لافرنسي لانه من ارقى الشرع لمدينة في اورو ولا بلادنا تتأثر ايوم به ، والشرع الكندي اشرف الذي يعنى على لمسيحيين من اساء هذه البلاد وانك لم نوجع في المصنوع اللاتينية لمعرفة الشرع لورو ، بل استنسنا الى مؤلف مدني يعثره المصنف ثقة في موضوع ، وهو كتاب ١٧٢٢ ، ورجع الى القانون لمدي لافرنسي بعده لاصلي ، وهو مؤلفين شيرين في شرحه ، ان الشرع لكسي ، قدمه في ان اربع اسدي هتم عليها المحاكم الشرعية اوروية واداروند كسيه ، لان يعتمد عليه طائفة اورو الكاثوليك لاني امة ، ويؤكد المصنف ان هذه الطائفة لا حيرة تستند الى احكام مشبهة لاحكام الطائفة لاروية

تبع في درس اساطة لاروية ترتيباً صليح عليه علم المصنف في العرب لانه يوضع البحث ويلائم طائفة احوال وهو يقتضي تقسيم سلطة لار الى سلطة على « نفس » و « ماله » (droits sur la personne) وسلطة على ماله (Dr oits sur le patrimoine) ونشكل من هاتين السلطتين ، ان « الولايتين » ، احكام خاصة وهذا لانه لا يدرس على صريقة واحدة بل تسع احكام الاور في كل من الادوار التي يمر بها اصغير ، مند جلس في حتى نموه ، لان هذه الادوار تخضع لقوانين مختلفة ثم يلقي بصره شاملة على السلطة اشبه دور . عيدين الرصاعة والخصاصة وغيرهم ، لان احكام الولاية في المال واحدة في جميع هذه الحالات .

الباب الاول

احكام عامة في اللفظ الابوية

١ تحديد اللفظ الابوية.

لم نعد الكتب بعبارة تحديد عامة لمصلحة الابوية لان تهم عادة مآثرات ادبية اكثر من اهتمام بالاحكام لشماله وعملاً فتش عن شرح كلمة «وي» وكلمة «ولاية» فهم بحثوا على حمل مقتضاها في «حاشية» ابن عابدس لتحديد «الولي» لغة وعرفاً ، ونسب من التحديد الشرعي فلا يورد الا شروط «ولاية» ابن عابدس «الولي (نصح الوارث) فعيل بمعنى الفاعل وهو لغة بحال المأخوذ ، وعرفاً (في عرف أهل اصول الدين) المعروف بالله تعالى ، باسمه وصمته ، وشرعاً السبع العاقل الوارث» وكل ما يمكن ان يستفاد من هذا القول هو ان الولاية مقصورة فيه هي ولاية القريب على قريبه ، لان الولاية في انشراح الاسلامي على نوعين اختيارية واحدية تكون الاولى ان يختار حر بائع شخصاً يشنه ويرعيه ، وهي لا تحدث الا في صروف مادية ، كأن نقوض البنت لخدمة ممر واحد اثنى ولي تحته «كي لا تسب في الوقاحة» وتكون الولاية احدية او «ولاية حر» اذا حرر ابن من القيام بعض التصرفات الا بحسب شراف الناس آخر يدعى ائولي وتنت الولاية الاحبارية باسباب اربعة

١ القرابة والميراث ولاية الاب على الصغار ، والكنان المجاعين ، وتكون القرابة بالعضات والارحام

٢ المثلث ، والمقصود به ملك اليد لصد

٣ تولد ، وهو قرابة حكومية حاصلة عن العلق او الموالاة

٤ الامة ، وهي دخول القاضي في الترويج بعنده ثالثاً عن الامام

١ ابن عابدس ٣ : ٢٢

٢ ابن عابدس ٣ : ٢٢

٣ ابن عابدس ٣ : ٢٢ وقد ورد في ٢١ ، ويشتمل الامر ١٦٩

ولاية الأب على ابنه الصغر ، « وانصر » في الشرع الاسلامي هم (mineurs) في الشرائع الاوربية اى الذين لم يسعوا بعد هي ولاية احادية ثالثة بالقرعة ، ويجب ان نعرق عن ابلا ، واذيلا ، حوق من ذاتس فالولا ، كى دكينا ، قرارة السيد اعد اعنقه ، او اعد احاراه سيدا معه فربطتها ، في كلتا الحالتين ، قرارة شرعية او « حكمية » ، والابلا هو الخلف على ترك وط . الزوجة ، ومده اربعة اشهر لحررة وشهر بلامة^{١٦}

اما التحديد الايجالى لولاية فعليا ان يستحده من تنظيم الشرعي واحكام القابوية . فيكس ان نقول ان السلطة الابوية هي محل الحقوق والواجبات التي يعلق اشراع الاب او من يوب عنه فيما يخص تربية الصغر والعبية مرسومهم واعوامهم

ويكاد هذا التحديد يوفق . عطية كتب حقوق الافريقية كل الموافقة اد ان Colin et Capitant يقولان

« La Puissance Paternelle est l'ensemble des droits et des pouvoirs que la loi attribue aux père et mère sur la personne et sur les biens de leurs enfants tant qu'ils sont mineurs et non émancipés, pour maintenir l'exercice de ces droits d'autorité et d'éducation dont ils sont tenus. »^{١٧}

ويقول Plantol et Ripert

« La Puissance Paternelle est l'ensemble des droits et des pouvoirs que la loi attribue aux père et mère sur la personne et sur les biens de leurs enfants mineurs. »^{١٨}

ومع ان هذين التحديدن يختلفان بعض الاحلاف ، فهما متفقان في الاحكام الاساسية ، اما اختلافهم ، فكون الاول يشمل السلطة الابوية « الحقوق والواجبات » في حين ان اثنى لا يذكر الا « الحقوق والسلطة » .

(١) قدوري ، ٨٩ : وملقى الانجر ، ٦٥

(٢) Colin et Capitant, *Droit civil*, t. 1, p. 4

(٣) Plantol et Ripert, *Droit civil*, t. 1, p. 449

وسميحي^١ ن تحديد Plantol et Ripert) اكمل من تحديد Plantol et Ripert
 لأن السلطة الأبوية ، كما يقر هذا الأخير ، تحديدًا شاملاً وتحديدًا صيقًا ، فاشتمل
 بعنفني ذكر الوحات ، والصيق يكسفي نفس كلمة « Puissance » نصيرًا
 حري فيجمعها مصدرًا لحقوق وحده ، وذلك لأن الشرائع القديمة وكدة
 « سلطة » أبوة مشتقة منها « Patris Potestas » سمحت الأب حقوقًا
 واسعة وضيق على اأعمار حتى كادت تعطي لأبيهم سلطة مطلقة عليهم^٢ .
 فالتفسير لأفريبس متفق ادن ، وانكهما يعترفان عن التحديد الذي عطيه
 في هما يمحطان ، لأن سلطة الأب نفس على ابنها العمار ؛ أما في الشرع
 الإسلامي فحقوق الأم ديقة ، سكاد لا تنمدي تربية النصير في دور رضاعته
 وحده منه وتضمن منه في الأبوة على ٥٠٠٠هـ وما استواء بتفصيل عند كلامنا
 عن درجات الأولياء .

١. المذنب الأرثوذكسي فيستعمل نفس « السلطة الأبوية » ويحددها قائلاً :
 « السلطة الأبوية هي مجموع الحقوق التي للأب على اولاده من رواجه الشرعي
 او من ابني مدة استقرارهم تحت هذه السلطة » .^٣ وقد اعملت الوحات في
 هذا التحديد مع انه ذكرت تفصيل عدد تبيان علاقات الأب بأبناءه

٢. « ورقة مجلة » أبوة « طبيعة الحل » ، موافقة تامة في الشرع الإسلامي
 لأن سلطة على الأب ، مملوكة للأب دون سواه ، وحقوق الأم قليلة كما ذكرنا آنفاً ،
 في حين أن علم القانون لأفريبس يودون لو يرول تماماً تأثير الشرائع القديمة
 فتبدل السلطة الأبوية « السلطة الواندية » لأن حقوق الأم وواجباتها مساوية
 لحقوق الأب وواجباته^٤ .
 ٣. أساس السلطة الأبوية .

سمحت الشرائع العلية حمدا سلطة للأب على أبناءه ، وانكهما احتلقت
 في تحديدها أساس هذه السلطة وساب . فاشترع ابرو في يقتل لأبوه وسأ .

Plantol et Ripert, *Droit civil*, I, 350 (١)

(٢) الحق الثاني: ص ٥٦ دد ٢٣٢

Pl. et Rip. I, 350 Col. et Cap. I, 455 (٣)

الأساء ملكاً لأب ، وبني السلطة الأبوية على أساس الملكية^(١) . وأشارع
الافرنسي يعتبر أسطه الأبوية مرتكزة على حق الأساء على أبنهم ، فهو ،
وأشرع الروماني ، هما يختص هذا الموضوع ، على طرفي تقيص^(٢) . فاصدار
لا يحسبون التصرف منهم كما أنهم يحتاجون إلى من يهدب أحلافهم
وعقولهم ويقدم لهم النصاء والكساء . وقد وكلت مهمة تربيتهم والاعتناء بهم
لأبنهم وأهم لأبها أقرب الناس إليهم وأشفعهم عليهم ، وعهد إلى « مجمع
العائلي » (Conseil de famille) بمساعدة الأبيين ومراقبة أعمالها ، كي عهد
لمحكمة بحق التصديق على التصرفات المالية الهامة كالبيع والشراء والرهن ،
فدأنت أن الأب غير أهل للقيام بوظيفته وتقديم العناية الكافية المطاوعة منه ،
ابتدع القاضي منه سلطته وأعطاه لقبه^(٣) .

ولم نجد في كتب الفقه التي رحنا إليها شيئاً صريحاً عن أساس السلطة
الأبوية ضمن « صطرون » ، وإحاطة هذه ، أن نستند إلى محمل الأحكام المتعلقة
بالموضوع لنستخرج منها تفسيراً يوافيها . يقول الرحبي أن الولد « حر » من
الوالد^(٤) ، وسرى أن حقوق الأب في أموال ابنه حقوق واسعة جداً ، وأن
سلطته على ولده لا يحدّها إلا ما ورد في أقرب عن تحريم قتل الأساء ، وفي أئنة
عن طريقة تأديبهم . ومعنى علما أن هذه الحدود ليست واضحة كل الوضوح
أدركنا أن الشرع الإسلامي أقرب إلى الشرع الروماني منه إلى الشرائع الحديثة
التي تعتبر أن الابن حقاً على ابنه لأنه إعطاء الحياة ، ويتقى هذا الحق للابن
صيلة المدة التي يحتاج بها إلى من يربيه ويرشده ويؤبىه . غير أن الشرع الإسلامي
لا يعتبر الابن ملكاً لأبيه ، كالأشرع الروماني القديم ، بل يعترف له بحقوق
كثيرة ويعرض على وليه وأهله حمة يعاقب أن نخداه . ولهذا السبب يمكن

(١) Girard, Droit romain, p. 145 .

(٢) Col. et Cap. I, 454-455 ; Id. et Rip. I, 35 .

(٣) القانون المدني الافرنسي : المواد ٦٥٧ و ٦٦٠ و ٦٦١ والعناوين الصادرة في ٢٧

شباط ١٨٨٠ ، ٢٠ آذار ١٨٨١ ، ٢٤ غور ١٨٨٩ و ١٥ تشرين الثاني ١٩٣١ وغيرها

(٤) الرحبي ١٤: ٣١

القول ان الشرع الاسلامي لا ينسب الى اي من ادينتي الرئيسييتين في الشرائع العالمية فلا هو يعتد السلطة الابوية حقاً للاب ، ولا هو يعتد حقاً للاب ، بل ان احكامه تستمد من هاتين الطريقتين على حد سواء . حسب ما وافقهما شكل من الادوار التي يمر بها الصبي حتى بلوغه . ففي طور الرضاعة واحضانة تطلب المسحة الحديثة في ائدت حق الاب وواحد ابولين ، وفي الزواج والولاية في المال تسيطر العدة القديمة اي توسيع حق الولي وتصيق حق الولد . وان هذه المرونة ميزة خاصة بالحق الاسلامي قد تحلها - من هذا القبيل - منفصلاً على غيره من القوانين العالمية .

٣ مدى السلطة الابوية .

من مشهور عن الرومانيين اهم كانوا يوحّدون العائلة تحت سلطة رجل فرد يسمونه « ب العائلة » (Pater familias) ويصوره سلطة مطلقة على جميع بانه واساء ابائه ، حتى ان توفي استعمل ابائه استقلالاً تاماً ولم يخضوا لامهم او عهدهم او قريب آخر ، بل اصبحوا بدورهم « ب عائلة » ينعمون بحبب الحقوق التي كان يعمهم والدهم قبل وفاته ولم يخص الزوجه بيون هذا التسليم الصارم بل ان شعوباً كثيرة من التي عاشت قده في اوروة وسية ، كالليونانيين انفسهم ، وانكندايين ، والاشوريين ، واليهود ، عرفت هذه الاحكام وعاشت في ظلها زمناً طويلاً .

١. الاب لمسلم يختلف عن الاب الرومي في امرين رئيسيين .

١ - تنحصر واديه بولاده ، ولا تتعداهم الى اجداده .

٢ - تنحصر واديه على اولاده مدة صغرهم ، ولا تعد على حياتهم كلها ،

كما في اشرع الروماني ، بل تنتهي عند بلوغ الولد ، وقد تزول ولاية المال قبل البلوغ ، ان شاء الاب ان يأخذ لانه بالتصرف بامواله " ولا يقع الكبار تحت سلطة ابيهم الا اذا كانوا « غير مكلفين » اي محاربين وسهماء " " للاب ولو مستوراً ، الولاية على اولاده الصغار والكبار غير المكلفين ، ذكوراً واناثاً ،

(١) قدوري ٢٦ ، مستقى الايجاز ١٧٢-١٧٣ ، والمجلة ٩٧٠

(٢) كبار من ٤٨٦ ، ولاحكام الشريعة ، المادة ٤٣١ ، والمجلة ، المادة ٩٨٤

في البعض وفي المال ، ولو كان الصغار في حضانة الأم واقاربها ^١
 أما سن البلوغ ، فتبدأ عند انتقال الولد من دور الصغر الى دور الرجولية ،
 حال ظهور علامات فارقة في جسمه . وهذا لم يظهر فيه هذه العلامات يعتبر بالغاً
 عندما يحوز سن الخامسة عشرة ^٢ وسعروض ذلك بالتفصيل في اوانه .

هذا فيما يتعلق بتحديد السلطة الأبوية من حيث الاشخاص الذين لناوهم
 والزمن الذي تبقى فيه فعالة . أما تحديد « مادتها » ان حذر التصرف ، اي اصدار
 احدد انني يجب ان تحصر فيها المدة المعتبرة ، فطاعة ، سيرها احدات
 (mœurs) أكثر مما يسره الشرع . ينص القرآن على ان الآباء يجب ان يطيعوا
 والديهم ويحترموهم :

« وأطيعوا ما حرج الدل من امرهم ، وقول رسر ارحمهما كما ربياني
 صغراً » ^٣

« وبالولدى احساناً ، ما ينأى عندك الكبر احدهما او كلاهما ، فلا تقول
 لها أقبر ، ولا تنهرهما ، وقول لهما قولاً كريماً » ^٤

ومرر الكتب الشرعية حاجة الى زيادة على ذلك لان الناس لم يحرجوا
 عن الطرق التي سبها لهم القرآن وربما كان من اسباب هذه الطاعة ، ما وضعه
 القرآن نفسه من حدود لواجبات الآباء . فعلى الآباء ان لا يطيعوا والديهم في
 القيام بما يبالي وصايا الدينية . « وان جاهدك على ان تكسر في ما ليس لك به
 علم ، فلا تطعها ، وصاحبه في الدنيا معروف ، واتبع سبيل من أناب الي » ،
 ثم الي مرجعكم فادبكم ^٥ كنتم تعملون ^٦ . من حرج عن هذه الاحكام
 عاقبه الله في اليوم الاخير . « ان كان أبواؤكم وسائوكم واحواؤكم وارواؤكم

(١) الاحكام الشرعية ، المادة ٤٣٥

(٢) قدوري ص ٤١ : ملحق الاجر ، ص ١٧٢ . الاحكام شرعية ، مادة ٤٩٥ .

المحلة ، مواد ٩٨٥-٩٨٨

(٣) القرآن : ١٧ : [الاسرى] ٢٥

(٤) القرآن ، ١٧ : ٢٤ . راجع ايضاً : ٧٧ : ٤٦ و ١٥٢ : ٩٩ و ٢٢ : ٢٢ و ٣١ :

١٢ و ١٤ : ١٦

(٥) القرآن ، ٣١ : [نفاذ] ١٤

وعشيرةكم أحب إليكم من الله ورسوله، وحمدي في سبيله، قد تبصوا حتى
 تأتي الله بأمره، والله لا يهدي القوم الضالين^١. وحدد القرآن كذلك
 ساطة الأب على نفس ابنه فعزيم قتل لابس: «ولا تقتلوا أولادكم حمية
 بإملاق، نحن ذرقتكم وإياهم إن قتلهم كان خطأً كبيراً»^٢ واهتم النبي
 بهذه الوصية، فجعلها في مصدق الأمان بالله والتوحيد: «يا أيها النبي إذا جاءك
 المؤمنات يبائضن على أن لا يشركن معه شيئاً، ولا سرقة، ولا يربين، ولا
 يقتلن أولادهن - فسمعن واستعفن لهن الله، أن الله عفو رحيم»^٣

غير أن العلم، لما تحزن لم يعاقبوا الأب القاتل ابنه معاقبة غيره من المعزومين
 المعادين، فحكموا أنه إذا أمر بقتل ابنه لم يمتد إليه «استحساناً» ولا ينزوم
 القصاص، «وفي القصاص يقتل منه»^٤ أم لا إذا قتل ابنه بنفسه فلا يقتل
 واحد، من قبل الرجال والنساء، وإن علا، بحالة الأب كمن إن الحدة من
 قبل الأب والأم، وإن بعدت، والأم نفسها، تعامل معاملة الأب، وعلى الأم
 والأجداد أن يدفعوا البدية إذا قتله ابن عمداً، في ثلاث سنين، وإن كان
 الوالد قتل وبدء خطأ فالبدية على عاقلة، وكان في ورثة المقتول ولد المقتول،
 أو ولد ولده، وإن سفل، بطل القصاص ووجبت البدية^٥

وبلأب في تذيب ابنه حق يريده، ورد عن عائشة قالت: «عاشي أبو
 بكر وجعل يصمني بيده في حاضرتي فلا يعمي من التحرك إلا مكأ رسول
 الله صلى الله عليه وسلم، ورأسه على فخذي»^٦ ورد عند الترمذ
 الأب، أن ضرب ابنه الضمير للتذويب، لا يصن (على رأي محمد والي
 يوسف) ويصن (عند أبي حنيفة)، وقيل رجع الإمام إلى قوله، أما إذا ضرب

١ القرآن ٩: [أولاً] ٢٤، راجع ص ١٢٤، ٩٠، ٣٣، ٢٤، ٢٩، ٢٧، ٥٨، ٢٢

٢ القرآن ٤: [أنزى] ٣٢

٣ القرآن ٦٠: [مستحبه] ١٢ راجع أيضاً ٣٤، ١٢، ٥٢،

٤ كسار، ص ٣٠٦ (نقد عن أبي ربه).

٥ مستطاب: ص ٢١٢ (نقد عن لكافي وفتاوى فاضل حاب).

٦ البيهقي، ١٥٥: ٦١

الآبُ انصغير للتعليم فلا ضامن انعقاداً ويحق للآب ان يادن للمعلم بضرب ابنه .
 اما الام فتضمن ان حشرت ولدها . وان عدم الضمان تا تقدم بطل ان لم يكن
 انصرب في المحل المعتاد والكيية المعتادة فهو ضرب الآب انه على
 وجهه او على المداكير . ولو سوطاً وحداً ، ضمن لانه انلاف^١ ولا يزداد
 الضرب على المحل المعتاد على ضربات ثلاث . ويجب الضرب بايد لا بحشة وقد
 روي عن ابي انه قال لمرداس لمعلم : « انك ان تضرب فوق الثلاث ، فذلك
 ان حشرت فوق الثلاث اقتض الله تعالى منك »^٢

كل التفاصيل التي سعت تحمها مبرة واحدة ، وهي انها سلبية ، تحرم على
 الآب انقيم بمعنى لأعمل . اما لاحكام الانجابية فقليلة جداً ، لم نجد منها في
 الكتب الشرعية الا اثنين :

- ١ من المستحسن ان يتزوج الرجل من امرأة تعينه على تربية اولاده^٣
- ٢ يجب على الرجل ان يعنى بانه ويقدم به النفقة^٤ من واحد ولده
 وهو يبطل اليه احتجب الله ، ورجل منه وقصحه على رؤوس الاولين والآخرين
 يوم القيامة^٥ .

واذا قالمنا القنون الافرنسي بـشرح الاسلامي ، وحداهم ، متعين في حصر
 السلطة الابوية بالار . طيلة زمن صغرهم ، ومحتفين في تحديد مدة انصرب ،
 فالمحكم الافرنسي لا يعتبر الولد بالغاً الا اذا حاور الواحد والعشرين^٦ ولا
 يحق للآب ان يتفاسى في تاديب ابنه ، والا امتزعت منه سلطته واعطي الولد
 اميره^٧ . وفي القانون الافرنسي مبرة خاصة لم يعرفها المستبدون قط ، وهي ان

(١) كسار ، ص ٣١٨ (مأخذ عن الدر المختار) .

(٢) كسار ص ٢١٨ ، ٢١٩ (مأخذ عن ادب الوصياء) .

(٣) ببحاري ، ١٨٤ : ٩ - ١٨٥

(٤) بباي ، ١١٦ - ١١٨ ، وهدوري ، ٩٢ : وملتمى الاعر ٧٤ و١٥٥ ، ولاحكام

الشرعية ، امدة ٣٩٥ و٣٩٦

(٥) القانون المدني الافرنسي : المادة ٣٨٨

(٦) قانون اعراف الافرنسي : المادة ٣١٢ وعو من اصداره في ٢٤ جوار ١٨٨٩

١٩٠٨ نيسان ١٨٩٨

الاب يحق له ان يطلب من السلطات العامة ان تسجن ابنه ، ولا يحق للقاضي ان يرفض طلبه ، ولا ان يستوضحه عن اسباب هذا الطلب اذا توفرت الشروط الاربعة الآتية .

١ — ان لا يكون الولد قد تجاوز السادسة عشرة

٢ — ان لا يكون له مال خاص .

٣ — ان لا يكون صاحب عمل .

٤ — ان لا يكون الاب قد تزوج مرة ثانية .

فإذا فقد احد هذه الشروط حق القاضي ان يتدخل ويحكم في القضية كما يشاء .^(١) وليس للام ان تحرم المحكمة على حسن ولدها حتى اذا توفرت فيه الشروط الاربعة السابقة الذكر ، بل عليها ان بعدم طلباً خاصاً الى القاضي ، وللقاضي الحق ان يرفضه او يقبله او يعذله ، واذا تزوجت الام سقطت معها^(٢) ولا يصح الا ان يعترف بها متعوق القنون الافرنسي على الشرع الاسلامي ، فهو ، فضلاً عن الاحكام السابقة ، يونس مدارس خاصة يقبل فيها الصغار الماسقون او المجرمون عوضاً عن ان يدكروا في السجن ، ويستطيع القاضي ان يأمر الاولاد بدخول هذه المدرسة حتى اذا لم يتقدم ابنه الاب او الام بطلب في هذا الموضوع ، بل كان الطلب صادراً عن المدعي العام والمدارس المحرمين الصغار غاية تهديبية تسعى الى صقل اخلاقهم واعدادهم عن الشر واللين لا بالارهاب .^(٣)

اما الشرائع الكنسية فلا تتم الا بتعدد سن البلوغ ، وقد ورد في الحق العائلي الارثوذكسي ان « من لم يكمل السنة الحادية والعشرين من عمره عند قصره »^(٤) وفي الحق العائلي الماروني لا ترفع الولاية عن الولد الا في الثامنة عشرة اذا كان امثي ، وفي الشرع ان كان ذكراً^(٥) والحق الماروني هو الوحيد الذي يفرق بين سن البلوغ للامثي واندك

(١) لقانون المدني : المواد ٣٧٦ و ٣٨٠ و ٣٨٢

(٢) القانون المدني المادة ٣٨١

(٣) القانون الصادر في ١١ نيسان ١٩٠٨

(٤) الحق العائلي : المادة ٢٣٧ (٥) نص الماروني : ص ١٠

٤ - من يتولى السلطة الأبوية

نهي هذه الأحكام الشاملة لجميع الأدوار التي يمر بها الصغير بنظرة الى درجات الأولياء. - ونلاحظ ان هذا الترتيب يحتل في حالة رواج الصغير ويحل محله ترتيب آخر يذكره في حيزه اما الذي يحق لهم ان يكونوا اولياء على الصغير فمشتهم في اللائحة الثانية مرتبين حسب الاسقية:

١ - الاب فان كان الاب حياً يكون وحده وياً على اولاده ، ما لم تُفزع منه ولاية.

٢ - الوصي الذي يوصي به الاب قبل موته .

٣ - وصي الوصي ، وليس لهذا الاعيد ان يوصي بوصي ثالث

٤ - الجد الصحيح ، اي ابو الاب او ابو ابي الاب

٥ - وصي احد الصحيح

٦ - وصي وصي الجد الصحيح .

٧ - القاضي ، ان لم يكن عد من الاولياء السابقين في قيد الحياة او

انتزعت منه سلطته

٨ - وصي القاضي

٩ - وصي وصي القاضي ، على شرط ان تكون وصية القاضي وصية

وصاية عامة .^{١١}

ولا ولاية للام على ابنائها ان لم تكن وصياً^{١٢} . وكل ما تذكره الكتب

ها من الحق اها « رابطة على بيت زوجها وورثه » ولا تستلج لها من هذا القول حقاً واضحاً بل واحسات واضحة .^{١٣} وكلكم مسؤول عن رعيته^{١٤}

وفي الحق العالي الامرسي ان ولي الصغير ابوه ما لم تدفع منه ولايته (اسباب انتزاع الولاية من الاب عديدة جداً تذكرها في اوابها) وتعطى نفيده .
واذا مات او عاب حق للام ان تكون ولياً . فاذا توفيت انقطعت الولاية ولم

(١) كبار ص ٤١٣ - والمجلة : المواد ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩

(٢) سبكي ص ١٦٦ (تقلاً عن الحديثة)

(٣) المحنري ، ١٤٥ : ٦٤

تتحول الى احد، بل تحولت اليه « الوصاية » لان شروط الوصاية صرامة ولا يحق للحد ما يحق للاب^(١).

وفي الحق انما لي لما روي نكوت الولاية :

١ - للاب.

٢ - لوصي الاب.

٣ - للأخوة ، الاكبر فالأصغر.

٤ - الجد.

٥ - العم.

٦ - ابن العم.

٧ - المربي.

٨ - القاضي يولي وجبا امية كهر^(٢).

ونكوت الولاية في الحق الثاني الاثود كسي

١ - للاب.

٢ - لوصي الاب.

٣ - للحد والد الاب.

٤ - لودي الشرعي الذي يختاره اوينس لروحي^(٣) على طلب نساء القاصر وموافقة المختار والكهنة وغيرهم من اهل الثقة والخبرة^(٤).

وليس للاب (١) عدا الام والخدة (٢) ولا للمصابين بطوب والفتنة ، ولا لمحكوم عليهم بالمعاقبة والسجون من شركة لكتيبه والمثهورين بسوء السيرة او بفساد العقيدة ، ولا للصم والقاصرين والكليريكين ، ومن له حق شركة او عيبا ، ان يكونوا من الاول^(٥). واما واحد للقاصر وليا ، كثيرون اشتركوا في العمل وسكفوا ولم يحق لاحدهم ان ينفرد بعمل الاذن صاحبه ، وعلى مسؤوليتهم^(٦).

١ - قانون ابدى : الماده ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤. والقانون الصادر في ٢ اذار ١٩١٧

٢ - نص القانون الماروني من ١١ - ١٣ الحق بعثني. الماده ٢٤٠ و ٢٤٣ و ٢٤٤

٣ - الحق بعثني. الماده ٢٤٥ - ٥ الحق بعثني. ماده ٢٤٦

الباب الثاني

الولاية في النفس

المحل الاول

الحمل

نبدأ بدرس الولاية في النفس مشعر الصبي في جميع الادوار التي يمر بها ، منذ الحمل به حتى بلوغه ، مفرقين ، في كل من هذه الادوار ، بين حقوق الصبي وواجباته من جهة ، وحقوق الوالدين وواجباتها من جهة اخرى . غير اننا لا نستطيع ان نسير على هذا الترتيب في درسا للحمل لان كل ما تذكره المصادر متعلق بدية الحنين ان قتل . فالحبيب كان محبباً على الجميع ان يحفظوا على حياته ، وان هم امنوه أول هم العقاب الشرعي وما من شئ ن الاحكام المتعلقة بهذا الموضوع متأثرة بما ورد في القرآن من تحريم قتل الانشاء

لتسهيل البحث ، سنقسمه الى اقسام خمسة موافقة لجميع الاحوال التي يمكن ان تحدث ، ومبينين في كل منها ما امر الشارع به .

١ ان قتل الحنين وخرج ميتاً ، وجب على من سبب موته ان يدفع لورثته حسنة درهم ، سواء أكان الحنين ذكراً ام انثى . وان كان القاتل بين الورثة ، تقسم الدية (او « الفدية ») بين سواء من الورثة الباقين ، لان القاتل لا

- يرث . وان القتل لام ميتين وجب على القاتل ان يقدم الف درهم .^(١)
- ٢ . ان خرج الجاني حياً ثم مات ، فعليه الدية كاملة ، اي ليس خمسمائة درهم فقط بل خمسة آلاف ان كان انثى ، وعشرة آلاف ان كان ذكراً . اما اذا خرج رأس الولد وصاح ، فبعض رجل وديحه ، فعليه الفرة (لا الدية ، اي خمسمائة درهم) لأنه حنين .^(٢)
- ٣ . ان القتل لام جنباً ميتاً ثم ماتت ، فعلى الضارب الدية بقتل الام ، وعليه الفرة بالقائها . وان ماتت الام من الضربة ، ثم خرج الجاني بعد ذلك حياً ، ثم مات ، فعليه دية في الام ، ودية في الجاني . اما اذا ماتت ، ثم القتل ميتاً ، فعليه دية في الام ، ولا شيء في الجاني .^(٣)
- ٤ . ان اُقتل لام حيين ، احدهما ميت والآخر حي ، فبالتالي ، بعد الانفصال ، من الضرب الذي سبب موت احده ، فعلى الضارب في الميت منها الفرة ، وفي الحي الدية كاملة .^(٤)
- ٥ . اذا ضربت المرأة نفسها ، او شربت دواء تطرح الولد متعمدة ، او عاجزت نفسها بوسيلة اخرى حتى سقط الولد ، فعلى ماقلتها الفرة ان قطعت بغير اذن الزوج ، وان قطعت بغيره لا يجب شيء .^(٥)
- ولا يسع الا ان نستعرض هذا الحكم الاخير لما فيه من توسيع فادح سلطة الأب ، ومنفعة ظاهرة لأقوال القرآن المحرمة لقتل الانساء ، اذ ان الجاني لا يخرج عن كونه اباً يستحق ما يستحق غيره من الانساء اباً كانوا .

(١) البستاني: ص ٢٦٥ (أد عن «دور» و«حرارة الميت» و«الكافي» .) - الدية بعثت لمحمد بن الحسن بن الوليد . ودية الجاني تسمى بقرعة .

(٢) البستاني: ٢٦٦ (عن المصنف وحرارة الجاني) .

(٣) البستاني: ٢٦٥-٢٦٦ (عن المصنف) .

(٤) البستاني: ٢٦٦ (عن الطبري) .

(٥) البستاني: ٢٦٦ (عن الكافي والمصنف) .

المعمل الثاني

الرضاعة

ليس في الكتب الحاجة في لشرع الروماني والافونسي والكلفني شيء يتعلق بالرضاعة. ومن ما شته في هذا الفصل ، كالدي اثنام في الفصل السابق ، مستند من الفقه الاسلامي وحده . وقد حاولنا تنظيم المادة لقليلة الموحدة في كتب الفقه ، فعمدها في مواضيع مختلفة تدور حول حق الام برضاع ودها وحققا في بعض ارضاعه ، فلاحوال انني تتعين فيها احرة الرضاعة للام ، مدة الرضاعة ، وامبيدها تعرض حالة خاصة هي حالة فراق الزوجين .

١ - حق الام

اذا رضيت لام ان ترضع ودها ، فلا يحق لاحد ان يسارعها في ذلك ، غير انني تستطيع ان تعرض ارضاعه وتسببه بغيره ، ان رضي زوجها ، وقد ورد في انقرآن : ^١ « وان اردتم ان تسترضعوا ولادكم فلا حرج عليكم اذا سئتم » . آتيتم بالمعروف . ^٢ وعلى الاب ان يدفع للظفر حرتي ، وعلى الظفر ان ترضع الصغير عند امه ^٣ . ومدة الاسترضاع غير محددة في كتب الشرع ، فهي متعلقة بآرة الطرفين المتعاقدين . الاب والظفر . اذا انتهت هذه المدة وانت الظفر ان ترضع لفضل ، وكان الطفل لا يقبل ثدي غيره ، اُخبرت على انقاء لاحدة . ^٤ لا تحرم مالك عند الام ، لم يشترط ذلك في العقد ^٥ . على ان هذا حوالا ^٦ « تعين » . الام لارضاع ولدها ويخرج منها حقها في الرض . فاذا لم يكن يولد ولا لآبيه مال يستأجر به مرضعة ، ولم توجد متبعة ، واذا كان له مال ، لم يجد الاب من ترضعه غير الام ، واذا توفر كل ذلك ولم يقبل الولد غير ثدي امه ، في هذه الاحوال الثلاث يجب على الام ان ترضع ودها . ^٧

(١) القرآن ٢ [سورة] ٢٢٢ ؛ ومثلها الاخرة ٧٤

(٢) الاحكام الشرعية : المادة ٣٦٧

(٣) الاحكام الشرعية : المادة ٣٧٤

(٤) الاحكام الشرعية : المادة ٣٦٦ ؛ مثلها الاخر ١٢

٢ احرة الرضاعة

اذا ارضعت الام ولدها في حالة الزواج او في مدة الطلاق الرجعي " فلا تستحق احرة على ارضاعه . اما اذا استأجرها زوجها لارضاع ابنه من غيرها ، و ارضعت ولدها من زوجها بعد مدة اطلاق البائن او فيها وطئت احرة على رضاعها ، فلها الاحرة . وليس من الضروري ان يكون هناك عقد احارة ليثبت حق الام . فعلى الحاكم ان يأمر الاب او الوصي بدفع اجرة لمثل لأم الولد ، طيلة مدة ارضاعه . ومدة الارضاع في حق الاحرة حولان لا اكثر .^١

وان مات الاب قبل ان يدفع للام اجرتها ، فب حقها لا يسقط ، بل تستطيع ان تطالب به في التركة وتشارك العرة .^٢

٣ مدة الرضاعة

رأينا سابقاً ان المدة التي يحق للام ان تطالب فيها باجرتها في الرضاع لا تتعدى سنتين . وليس هذا الحكم سوى نتيجة لما اتته الكتب الفقهية من تحديد لمدة الرضاعة ، اسفاده لا ورد في القرن من الآيات العديدة المتعلقة بهذا الموضوع

جاء في القرآن .

« ووصي الانسان بوالديه احساناً له وهما على وعن وفصالة في

(١) « بلغ الطلاق رجماً صريحاً بلفظه يطلق اذا اصعب البعد ، ولو معي ، اي المرأة المدحول حاصفة ، غير مقروء بوضوح ولا عدد ثلث ، لا ص ولا اشرة ، ولا معروفاً مع حقيقي ، ودامل الفصل ، ولا مشهاً صفة بدل على بيوتة » (الاحكام الشرعية : مادة ٢٢٧ - « دفع الطلاق باناً صريحاً بلفظه يطلق اذا اصعب البعد ، اي لراة المدحول حاصفة ، عدد ثلث ص او اشارة بالاصابع ، مع دحكر لفظ الطلاق ، او معروفاً مع حقيقي ، او وصفاً الى اعمل لفصل ثلث عن اشرة او الزبدة ، او مشهاً كما بدل على البيوتة » (المادة ٢٣٩)

١٢ الاحكام الشرعية : المادة ٣٦٩ و ٣٦٨ . واس عابدين ٢ (١٩١)

١٣ الاحكام الشرعية : ٣٧١

١٤ الاحكام الشرعية : ٣٧٣

عامين . . .^{١١}

« حملته امه كُرْهًا ووضعت كُرْهًا ، وحمله وفصاله ثلثون شهرًا . »^{١٢}
 « والولادات يُرضعن اولادهن حولي كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة .
 فان ارادوا فصلاً عن تراضٍ منها وتشاور فلا جناح عليهما . »^{١٣}
 وقد يبدو ، في اول الامر ، ان هذا تناقض بين الآية الثانية والآيتين
 الاخريين . فحدهما تقول ان مدة الحمل والفصال تكون ثلاثين شهرًا ،
 والاثنتان الباقيتان تحدّدان مدة الرضاعة بسنتين كاملتين اي باربعة وعشرين شهرًا
 فاذا اعتبرنا القول الثاني ، واعتبرنا مدة الحمل تسعة شهور ، كانت مدة الرضاعة
 ستة واحده وتسعة شهور غير ان التفسير الحقيقي الوارد في حاشية ابن عابدين
 يوفق بين القولين ، اذ انه يعتبر مدة الحمل ستة اشهر اي اقل مدة ممكنة^{١٤}
 وينسب القدوري الى محمد والي يوسف حصل مدة الرضاعة حولين ، ويروي
 ابن ابا حنيفة حصلها ثلاثين شهرًا^{١٥} وكلا القولين مستعرب ، فليس ابو يوسف ،
 ولا محمد ، اول من حدد مدة الرضاعة ، بل القرآن ، وليس ابو حنيفة ليدقص
 ما ورد في الكتاب مثل هذه المنقضة الصريحة .

ويجوز للوالدين ان يتفقا على ايقاف الرضاعة قبل الحولين ان كان الولد
 يستغني عنها . اما من المنعص ان تكون عامين كاملين ، ويحور ان تمتد الى
 عامين ونصف . هذا قول بعض ائمة الحنفية ، كالقاعدي . لكن الرأي اساهد
 ان الارضاع لا يباح بعد الحولين ، ولا يقطع قبلها اذا اراد احد الزوجين ، الا
 اذا كانت الزوجة امه ، فحينئذ يجزى للاب ان يحرمها على عظم منها قبل الحولين
 — ان لم يضرب ذلك — لان الارضاع يهرل الامة ويشعلها عن خدمة روحها .^{١٦}

١١ القرآن ٣١ [البقر] ١٢

١٢ القرآن ٢٦ [الاحقاف] ١٤

١٣ القرآن ٢ [البقرة] ٢٣٢

١٤ ابن عابدين ٤ : ٤٦٦

١٥ قدوري . ٨٢

١٦ ابن عابدين ٢ : ٤٢٨

٥- فراق الزوجين

إذا وقعت الفارقة بين الزوجين فالأم الحق بالولد. وإن لم تكن الأم، أي
إن ماتت بعد فراق، فلا يرجع الطفل لآبيه، بل ينتقل إلى لأشخاص الآتين،
مرتبين حسب أسبقيتهم :

١ - أم الأم.

٢ - أم الأب.

٣ - الأخوات وتقدم الأخت من الأم والأب، ثم الأخت من الأم،
ثم الأخت من الأب.

٤ - أعمات وأخالات. وأخالات أولى من أعمات يبرهن كما تولت الأخوات.
وأعمات كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء النساء سقط حقها وانتقل إلى التي
تليها، إلا الجدة إذا كان زوجها الحاد.

٥ - إن لم يكن للذي امرأة من أهله فاحتصم فيه الرجال، فحقهم به
أقربهم عصياً. فإن استلقت الأم أو أحدهم الطفل الرضيع، وكان علامة،
فيبقى عندهم حتى يأكل وحده ويشرب ويلبس وحده ويستنجي وحده، وإن
كانت حاربة، فحتى تحيض. ومن سوى الأم واحدة الحق بالحاربة حتى تبلغ
« حدًا تشتهي ».

فإن كان سبب الفراق الطلاق الدائم، كانت الأم الحق بإرضاع ولدها،
وهي مقدمة على الأخصية ما لم تطلب اجرة أكثر منها. ففي هذه الحالة لا يضار
الأب. وإن رصبت الأخصية بإرضاعه مجاناً، أو بدون اجرة المثل، وكانت الأم
تطلب اجرة المثل، فلاخصية الحق منها بإرضاع، وهي ترضع الولد عنده، لا
عند أمه.

وقد يكون في هذا الحكم الأخير عطف فادح بحق الأم والطفل، إذا
كانت لأم فقيرة تحتاج إلى مساعدة مالية تستطيع أن تتفرع بسماحة منها.

(١) فذوري، ٩٧.

(٢) فذوري ٩٧؛ والأحكام التشريعية: المادة ٣٧٠.

والشارع لا يفاضل هنا بين الأم والأجنبية من الوجهة الاخلاقية والعاطفية ، ولا ينظر الى مصلحة الطفل قدر ما ينظر الى مصلحة الأب الماتية . ومن المؤسف ان يثبت الشرع هذا الحكم الأخير ، قرب ام صالحة رأت اجنبية قليلة الاحلاص تنزع منها ابنها ، لأن القيمة التي ينفعها الأب على هذه ثقل عن التي تحتاجها تلك !

اما اذا كان الخلع سبب الفراق ، فيمكن للزوج ان يشترط على امرأته ان لا يدع اجرة رضاع ولده منها مدة الرضاعة ، او يشترط امساك امرأته لولده وقيامها بنفقته بعد الطعام مدة مطلومة . وإذا قبلت الأم بذلك احدثت على ارضاع الولد مدة سنتين ، والزمّت بنفقته في المدة المصية . فان تزوجها ثانية ، او هربت وتركته له الولد ، او ماتت قبل تمام مدة الرضاعة او قبل تمام مدة امساك الولد والقيام بنفقته ، فللزوج ان يرجع عليها بقية اجرة الرضاع الى تمام مدته ، وسبعة ما بقي من المدة التي غلت امساك الولد فيها ، ما لم يشترط ، وقت الخلع ، عدم الرجوع عليهما شي . اذا ماتت او مات الولد قبل تمام المدة^(١) .

(١) الاحكام بشرحة . المادة ٢٨٦ ؛ وابن عابدین ٦١٥: ٢ و٦١٦

الفصل الثالث

الحضانة

١ - تحديد احصانة

« في القاموس : حَضَنَ الحَيَّ حَضْنًا وحِصَانَةً حمله في حضنه . . . ومعنى الحضانة الشرعي تربية الولد لمن له الحق في ذلك »^(١) . وتتمد الحضانة من الولادة حتى سن التمييز ، فتشمل الرضاعة^(٢) . ولقد افردنا فصلاً للرضاعة وفصلها عن الحضانة بشد الإحكام المختصة به دون غيره من سائر ادوار الحضانة .

٢ - حق الام بالحضانة

للأم حق في حضانة ولدها ، سواء اكانت مسلمة ام دمية ، وسواء اكانت الحضانة في مدة الزواج او بعد العرقه^(٣) . وللدمية حق كحق المسلمة ، الى ان يعقل عنها ديناً ويحشى عليه ان يأت بعير دين الاسلام^(٤) . ولا فرق بين ان تكون مجوسية او كندية او غير ذلك « لان الشفقة لا تختلف باختلاف الدين »^(٥) . ويعقل الولد الاذيان عندما يبلغ سن السابعة فيخرج حينئذ من حضانة امه الدمية ، ولا يخرج من حضانة امه المسلمة . ويمكن ان يخرج من امه الدمية قبل هذه السن اذا خيف على دينه كأن تأخذه الى بلاد ديانتها او تغديه الخمر ولحم الخنزير . فيسلم في هذه الحالة الى ائمة مسلمين ، مرتين حسب اسقيتهم في جدول سننته قريباً^(٦) .

وفي بعض الظروف تخرج الأم على الحضانة ، اذا كان الولد مثلاً لا يأخذ

(١) ابن عابدس ٤ : ٦٨٧ . راجع أيضاً كسار حر ١٢٥ : ١٢ وملتقى الاعمر ٢٢ : والاحكام

شرعية : المادة ٢٨٨

(٢) « تخرج الأم على احصانة اذا تيمت لها » كان الولد لا يأخذ ثدي غيرها . . . »

(كسار ٥٠ : عز ٥ حر ٥)

(٣) ابن عابدس ٢ : ٦٨٧ : والاحكام الشرعية : المادة ٣٨٠

(٤) ملتقى الاعمر ٧٢ : والاحكام الشرعية : المادة ٣٨١

(٥) قدوري ٦٧٠ : وابن عابدس ٢ : ٦٨٧

(٦) ابن عابدس ٢ : ٦٩٤

ثدي غيرها، او كان لا يوجد ذو رحم محرم منه، او وجد وامتنع من القول^(١).

٣- شروط الحاضنة

لا يحق لأي امرأة ان تكون حاضنة بل يجب ان تتوفر فيها الشروط الآتية :

- ١ - ان تكون حرة . ولأمة يحق لها الحضانة اذا اراد سيدها^(٢).
- ٢ - ان تكون بالغة ، وصغير ليس من اهل الولاية. واذا ادعت المرافقة المدعى واقربت به ، فتكون اهلاً للحضانة . والا فلا . ويشترط ، فوق اقرارها بالبلوغ ، ان تكون حتمها تتحمل النافع ، والا فلا اعتبار لاقرارها^(٣).
- ٣ - ان تتوفر فيها الاحلاق الشريفة ، فتكون عاقلة وادبية ، قادرة على تربية الولد وصيته ، فلا يصح عبده ، يشتاقها عنه . فالعاقلة لا حق لها بالحضانة . والمراد بالسق الزنا المعتضي لاشتغال الام عن الولد بالخروج عن المنزل ونحوه^(٤).

٤ - ان تستطيع التفرغ لخدمة الولد ، والا حق للمقاضي ان ينتزع الولد منها حتى اذا كانت « صالحة » كثيرة الصلاة ، قد استولى عليها محبة الله تعالى وحوفه حتى شغلها عن الولد ، ولزم ضياعه^(٥) . وان هذا الشرط مقدم ، من حيث اهميته ، على الشرط السابق ، لأن الام الدسقة القادرة على حكمة ولدها ، يحق لها ان تنقيه في حضانتها الى ان يعقل الاذيال فيدفع منها خوفاً من ان يتأثر بها^(٦) . - وليس من الضروري ان يكون خروج الام لمصلحة كي ينتزع منها ولدها ، فان خرجت سير معصية انتزع منها ايضاً ، كأن تكون قابلة او غاسلة او عاجزة لمرض او سب آخر^(٧).

(١) كسار . ص ٥ (فلا عن ٥ عمر ٥)

(٢) الاحكام الشرعية : ماده ٣٨٤

(٣) الاحكام الشرعية : ٣٨٤ ؛ وكسار ص ١٢ (فلا عن «البيع») والمعلقة : المادة ٩٨٩

(٤) ابن عابدين ٢ : ٦٨٧ ؛ والاحكام الشرعية : المادة ٣٨٤

(٥) ابن عابدين ٢ : ٦٨٧

(٦) ابن عابدين ٢ : ٦٨٨ ؛ وكسار : ٥ (عن الدر المختار والحدة)

٥ - ان لا يكون مرتدة ولا متروجة بغير محرم للصغير^(١). فإذا ادعى الزوج انها تزوجت ، وانكرت الام ذلك ، فتصدق - وان اقرت بأنها تزوجت لكن ادعت ان ذلك الزوج طلقها فاقول قولها ان لم تبين الزوج ، اما اذا عيته فلا تصدق الا اذا اقر هو ايضاً بالطلاق^(٢).

٦ - ان لا تمسكه في بيت المبعضين له . فاذا كانت تأكل وحدها عند الاجنبي وانما معها ، فلا حق بالحضانة ، لان الاجنبي لا سبيل به عليها ولا على والده ، بخلاف ما لو كانت بمجال بيت الاجنبي لان في هذه الحال يجثى على الصبي من الضرر . وعلى المقتي ان يكون ذا بصيرة ليراعي الاصلح للولد . فانه قد يكون به قريب مبغض يتسنى مونه ، ويكون زوج امه مشفقاً عليه ، يعرف عليه فراقه ، ويريد قربه احده ليؤذيه ويؤذي امه او لياكل من نفقته او نحو ذلك ، وقد يكون له رغبة تؤذي الولد اضافة ما يؤذيه زوج امه ، وقد يكون به اولاد يجثى على ابنت منهم لسكها معهم فإذا علم المقتي او القاضي شيئاً من ذلك ، لا يحل به نزع الصغير من امه ، لان مدار رفع الحضانة على نفع الولد^(٣).

٧ - اذا كانت الحاضنة عصاة يجب ان تتحد ديناً مع الصغير . فلو كان مثلاً لصبي اليهودي اخوان احدهما مسلم ، فيدفع لليهودي لا للمسلم^(٤).

٨ - مراتب الحاضنات

حق الحضانة يستفاد من قتل الام ، فيختار الاقرب فالاقرب من جهتها .

١ - المعاد من النساء

١ - الأم .

٢ - ام الام ، اذا ماتت الام ، او تزوجت واجنبي ، او لم تكن اهلاً .

٣ - ام الاب ، وان علت ، عند عدم اهلية القرى .

(١) الاحكام الشرعية : المادة ٣٨٣

(٢) كسار : ص ١٠ (تقلاً عن « فتاوى »)

(٣) كسار : ص ١٢ (مدخل عن الدر المختار) ، ولاحكام الشرعية : ٣٨٣

(٤) كسار : ص ١٤ (تقراً عن رد المحتار والدامع) ، ولاحكام الشرعية : ٣٨٥

- ٤ - اخوات لصغير الأخت الشقيقة ، فلاحات لام ، فلاحات لأب .
- ٥ - بنات الاخوات : بنات الاخوين لأبوين ، بنات الأخت لام ، وبنات الأخت لأب .
- ٦ - حالات بصغير : الحاة لأبوين ، والحاة لام ، والحاة لأب .
- ٧ - بنات الأخت لأب . يتبعن القواعد بعضها
- ٨ - بنات الأخ
- ٩ - حاة الأب
- ١٠ - عمات الأمهات والآباء .^١

ب - مصنف

إذا فقدت المحارم من النساء ، أو وجدت ولم تكن أهلاً للمحاضرة ، تنتقل المحاضرة للعصبات بترتيب الآت :
 ١ - الأب
 ٢ - الجد
 ٣ - الأخ اشقيق
 ٤ - الأخ لأب
 ٥ - بنو الأخ شقيق
 ٦ - بنو الأخ لأب
 ٧ - العم الشقيق
 ٨ - العم لأب

فإذا تساوى العصات ، يقدم أصلهم ، ثم أوردتهم ، ثم أكثرهم سنًا .^٢

ج - دوو الأرحام

إذا لم توجد عصاة مستعقة للمحاضرة ، أو وجد من ليس أهلاً لها ، فيدفع الولد لذي رحم محرم ، حسب الترتيب الآتي

(١) الأحكام الشرعية : المادة ٣٨٤ ، وأمر صادر ٢ ٦١٢ و ٦٩٣ ؛ وملتقى الآخر - ٧٢ ، وكسبار : ٤

(٢) الأحكام الشرعية : المادة ٣٨٥ ، والمصدر المذكورة في أحاشيه البقية

- ١ - الجلد لأم
- ٢ - الأخ لأم
- ٣ - ابن الأخ لأم
- ٤ - العم لأم
- ٥ - الخال لأبوين
- ٦ - الخال لأب
- ٧ - الخال لأم

ولا حق لنات العم والعمة ، والخال والخالة ، في حضانة الذكور ، ولحق الحق في حضانة إناث ولا حق لبي العم والعمة ، والخال والخالة ، في حضانة الإناث ، وإنما هم حضانة المذكور . فان لم يكن للابن المحضرة إلا ابن عم ، فلاختيار للحاكم براءه صاحباً ضماً اليه ، ولا سلطتها لامرأة ثقة أمية .
وإذا امتنع الحاضنة عن الحضانة ، فلا تلجأ عليها إلا إذا تعيث لها ، بأن لم يوجد شخص حاضنة غيرها من المحرم ، أو وجدت من دونه ، واقتضت فحيشة .
تجب إذا لم يكن لها زوج اجنبي .^١

فان لم يكن للصبي أحد من الأشخاص السابقين ، فلولي الصغير أحد .
وان كان عدم وجود الحاضنة مانعاً عن مانع ما ، فعلى ولي الصغير ان يدها إليها .
عدمه يرول هذا .^٢ ولعن أئمة الحنابلة مذهب مختلف في هذه الحالة ، فهم يرون ان القاضي يضع الصغير حيث شاء من حاضناته الساقطات (ان لم يكن له إلا حاضنات ساقطات) ، وافق بعضهم به اذا كان يدين أم فهي أولى ، سكران شفقتها .^٣ غير ان رأي المتبع هو ما ذكرناه في البدل .

٥ - احرة الحضانة

اذا كانت الحاضنة أمًا وكانت في سكران الاب او عدة فلا احرة لها .

١ - الاحكام الشرعية لعدد ٣٨٦ ، والمصدر المذكورة في الحاشية السابعة

٢ - الاحكام الشرعية : المادة ٣٨٧ ، والمصدر المذكورة في الحاشية السابعة

٣ - الاحكام شرعية ، المادة ٣٨٨ ، وكسار ص ٥

٤ - كسار : ص ١١ ، بعد عن المحيط ، والخير الرملي ، والشهاب الشبي

وان لم تكن في سكاك الاب او لم تكن معتدة فلها احره الحضانة والارضاع
والنفقة ، وعلى الاب ان يقدم لها المسكن ان لم يكن لها مسكن -
واحاداً ، ان احتاج الصغير اليه ويؤخذ جميع هذه النفقات من مال الصغير ،
وان لم يكن له مال تؤخذ من مال ابيه او من ثلثه النفقة

وان است ام الولد ، ذكراً كان او انثى ، حضنته محضاً ، ولم يكن له
مال ، وكان ابوه مصرأ ، ولم تؤخذ متعة من محاربه ، نحو الام على حضنته ،
وتكون احرته ديناً على ابيه قاداً وحدت متعة اهل الحضانة من محارم الطفل ،
وكان الاب مصرأ والابن فقيراً ، فالام ، ولو طلقت احره ، احق من المتعة -
وان كان الاب مصرأ وللصبي مال او لا تجوز الام بين امساكه محضاً ودومه
للمتعة . فان لم تختر امساكه محضاً يورع منها ونسب للمتعة وسكنها لا تمنع من
ان تراه وتتعهده - وان كان الاب مصرأ وكان للصبي مال ، وتقدمت امرأة
متبعة ، فلا يدفع اليها الصغير بل ينتم لأمه باحره المثل ، ولو من ماله ^(١)

وقد اختلف بعض شيوخ اخنية على وجوب احره المسكن للحاضنة فروي
ابن عابدين ان قاضيخان لم يوجبها ، ثم قال ان الرأي السائد معاصري قاضيهان
« لان القول بوجوب احره المسكن ليس مباحاً على وجوب الاحره على الحضانة بل
على وجوب نفقة الولد فقد تكون الحاضنة لا مسكن لها اصلاً بل تسكن
عند غيرها ، فكيف يلزم احره مسكن لحضنة فيه الورد ؟ بل الوجه لزومه
على من تلزم عليه نفقته ، فان المسكن من النفقة » ويثبت ابن عابدين ان
يوفق بين لذهين المتناقضين فيعطى الحل الآتي : تلزم اجرة المسكن ان لم يكن
مسكن للحاضنة ، اما اذا كان له ، فلا يلزم الاحره ^(٢)

٦ - مكان الحاضنة

تلزم الحاضنة مدول روحها ان كان الزوج قائماً بينهما - وتشبه بصلقة الرحمة .

(١) الاحكام الشرعية : مادة ٣٨٩ ، وابن عابدين ٢ : ٦٨٩ و ٦٨٩ : ٥ كسار : ٥
(٢) ابن عابدين ٢ : ٦٩٢ ، والاحكام الشرعية : المادة ٣٩٠ وكسار ص ٥ نقلاً عن
الدر المختار ورسالة الابانة في نفقة الحاضنة .

(٣) ابن عابدين ٢ : ٦٩١ و ٦٩٢

اما المعتدة ، فليس لها الخروج بالولد قبل انقضاء العدة واذا وقعت العرقه بينها وبين زوجها و ارادت ان تخرج بالولد الى محل اقامتها ، بعد انقضاء عدتها ، فلها ذلك ان كان الزواج قد وقع في محل اقامتها ، ولو بعيدا اما اذا كان الزواج قد وقع في غير ذلك للمحل ، فليس لها ان تخرج بالطفل ، الا ان يكون بين مذهب ومذلل زوجها قريبا ، بحيث يمكن للاب ان يعصر ولده ثم يرجع في نهاره . وان ارادت ان تنتقل للمحل ليس هو بلدها ، ولم يقع فيه عقد النكاح ، فلها ذلك ان كان بين البلدين قرب على اتصاف السابق والا فلا . ولو انتقلت من مصر الى مصر ليس بقريب ولا هو مصرها ، لكن اصل انعقد كان فيه ، فليس لها ان تصطحب الولد « على الاصح » . وان كان الزوجان من اهل القرى ، و ارادت ان تنقل الولد الى قريته وقد وقع عقد النكاح فيها ، فيها ذلك ، وان كانت بعيدة . وان كان النكاح وقع في غيرها فليس لها ان تنقله الى قريته . وان تقاربا بحيث يمكن للاب ان يرى ولده ويعود قبل الليل ، فلها ذلك . وان هذا الحق محصور بالام . اما من يبقى من احاصت ، فليس لها نقل الولد الا باذن الاب^(١) .

واذا مات الاب ، فلا تستطيع لام ان تنتقل بابيها الا بدن الاولياء ، على رأي الرمي . ويرى التركيبي ان ليس للاولياء معها ولم يجد ناكل هذين القوانين حلا يوفق بينهما^(٢) .

ويعبر الاب من حراج الولد من بلد امه بلا رصدها ، دامت حضنتها . فان كان قد طلقها واخذ ولده معها ، اتزوجها باجنبي ، وعدم وجود من ينتقل اليه حق الحضانة ، حذر له ان يسافر به الى ان يعود حق امه ، او من يقوم مقامها في الحضانة وغير الاب من العصاة كالآب

(١) ابن عابدس ٢٦٤: ٢٧٠ وقدوري ١٧٠ وسعي ادمر ١٢٢٠ ولاحكام الشرعية :

المادة ٣٩٣ ، وكسار ٨ : «تقلا عن «هدية» و « بدر المختار »

(٢) كسار ٨ : «تقلا عن «هدية» و « بدر المختار »

(٣) كسار ٨ .

١٢ : مثلى الابحر ٧٢ ، الاحكام شرعية : مادة ٣٩٢ ، كسار : ١

٧ . انتهاء مدة الحضانة

تنتهي مدة الحضانة بانتهاء الطلاق عن خدمة النساء ، وذلك اذا بلغ سبع سنين ، وتنتهي مدة حضانة الصبية بلوغها تسع سنين .^(١) هذا هو المقتضى لانه القابل وما شذ عن ذلك فهو نادر ، والعبرة بمقتضى انشاء لا للدور . وان حصل اختلاف في عمر الصبي ، فالقاضي لا يحلف الاب والام ، ولا يملك احدهما ابطال حق الولد من كونه عند امه قبل السبع وعند ابيه بعدها ، بل ينظر في الصغير ويتعنه فان اكل وشرب واستنحى وابس وحده دفع الى من له الحق من العصبة يستلمه . وان امتنع احد . وان فقدت هذه الشروط الاربعة ، او فقد بعضها ، فلا يدفع الصغير الى احد بل يبقى عند امه^(٢) .

الفصل الرابع

من التمييز

يبتدئ سن التمييز حال انتهاء مدة الحضانة فيخرج الولد من امه ويسلم الى العصبة ، الاقرب والاقر . فادام يوجد عصبة ، ولا وصي ، فالظاهر ان الولد يترك عند احاضة ، الا اذا رأى القاضي ان غيرها اولي . ويجوز الاب على اخذ الولد بعد استعداده عن الام ، لان مقتضى وصيائه عليه^(٣) . وقد تحدث بعض الاحوال الدقيقة المتعلقة بانتهاء مدة الحضانة وبدء سن التمييز ، ومنها ما ذكره ابن عابدس ، ونحن ننقله هنا :

١ - لو ادعت امرأة بان لبنتها صبياً ، وان بنتها ماتت ، فطالت هي سقعة الصبي ، وقام ابو الصبي فقال له ان ام الصبي لم تمت ، فعلى القاضي ان لا يسلم الاب ابنه الا اذا احضر الام

٢ - ان احضر الاب امرأة وادعى انها ام وبنته امرأة يسميها ، فاسكرت المرأة ان تكون ام من احضرها الاب قائلة ان ابنتها قد ماتت ، فلقول للرجل ومن معه . ويدفع الصغير اليهما .

(١) مثلثي الاجر : ٧٣ ؛ الاحكام الشرعية : مادة ٣٩١ و ٤٩٩ ؛ كسبارة : ٩ (عن الدر المختار ورد المختار) .

(٢) مثلثي الاجر : ص ٧٣ ؛ ابن عابدس : ٣ ٦٩٤ و ٦٩٥ ؛ والاحكام الشرعية : المادة ٣٩١

٣ . لو قات احداه : هذا انتك من بنتي ابنته فقال لا بل هو من غيرها ،
فالتول للرجل . ويؤخذ النصي من حديثه .

٤ . لو احضر الأب امرأة وقال للحدة : اسي من هذه لا من بنتك ،
فكذبت الحدة وكذبت المرأة التي احضرها ، فهو ، بالرغم من ذلك كله ،
اولى بالولد .^(١) لانه لما قال - هذا اسي من هذه المرأة ، فقد اكر كونها حذته
(اي حدة اسي) فيكون مكراً لخطي حضانها ، وهي اقرت به بالخطي .^(٢)

ويمكن اقامة الود ، قبل البلوغ وبعد سن التمييز ، عدد ادن مما سبق
من الاحكام . وليس لارادة الولد تدخل ما في هذه الامور ، فهو ليس بخير
بين ابويه قبل البلوغ ، ذكرًا كان او انثى ، حلاًماً لما يصح عليه بعد البلوغ^(٣) .
وان اختلعت المرأة ، على امسك ولدها حتى سن البلوغ ، فلها امسك
الانثى دون العلاء ، وان تزوجت في اثناء هذه المدة ، فللزواج اخذ الولد منها
ولو كان قبل في العقد ان يتركه عددا وله الحق في ان يرجع عليها باجرة مثل
اجرة امسكها^(٤) .

المسئل المتفرقة

البلوغ

يلعب الصغير عندما تظهر في جسمه علامات ذرية تدل على انه انتقل من
دور الطفولة الى الرجولة فبلوغ العلام يتبدى حتماً بمحشم وبيرل ويحيى وبلوغ
النبت يكون بحيض والحمل والاحتلام مع الازال غير ان الصغير لا يمكن ان
يدعي بالبلوغ قبل سن الثانية عشرة ، ولا يمكن للصغيرة ان تدعي به قبل
الثامنة ، فاداً تخاورا هذين الحدين ولم يلغا دُعياً « بلر هقين » ويحق للمراهق
ان يدعي ببلوغه ، لانه يُصنق حكماً واداً لم يدع ، وتم له خمس عشرة سنة
عند بلوغه ، حتى اذا لم تظهر فيه آثار البلوغ^(٥)

(١) أر غاندين ٢ : ٦٩٥

(٢) أر غاندين ٢ : ٦٩٦ ؛ والاحكام الشرعية : المادة ٢٩٧

(٣) الاحكام الشرعية : المادة ٣٧٨

(٤) قدوري ١ : ١٨ ؛ ملطي الاخر : ١٧٦ ؛ الاحكام الشرعية : ٢٩٤ و ٢٩٥ ؛ المجلة : ٩٨٥

غير ان لهذه القواعد شواذاً واحداً ، وهو ان المراهق او المراهقة اذا ادعى بالبلوغ وكانت حشمة لا تحبسه ، وكان ظهر الحال مكشوباً به ، فلا يصدقان . أولاً ، وهو يصدق ، ولا يحق له ان يبتلا في المستقبل بالحكم سابقهما عند اقرارهما

قلنا ان سن البلوغ هي الخامسة عشرة - غير ان انا حيفة جعلها الثامنة عشرة للفلام ، والسبعة عشرة لفرنقة ، فاقى ابو يوسف ومحمد وابطلا قوله ؛ ونفى القضاة بعدهما على رأيهما واقتوا به^(١).

والشرع الاسلامي يختلف عن الشرع الافريقي والشرع الكنسي لارثوذكسي وثلاثين رئيسية -

١ - ان يحمل الاساس لتحديد للبلوغ ظهور علامات فارقة في جسم
٢ - ان لم يظهر هذه العلامات بدأ البلوغ حتماً بعد الخامسة عشرة
وهن المشهور عن القانون الافريقي انه حمل سن البلوغ في الواحدة والعشرين ، وكذلك الشرع الكنسي الارثوذكسي ، ولم يغيرا بدء اسبوع قبل هذه السن^(٢) . ومن تحديد سن البلوغ اهمية في الشرع الروماني اذ ان اطلاق سلطة حقيقة على انه ما دام حياً ويدكر Planiol et Ripert ان القبط يحدد سن بلوغه على وجه التعريب لان تدرج ميلاده غير مضبوط قام القسط ، وان الشرائع الالمانية والامطالية ولرومانية توفق الشرع الافريقي في حمل سن البلوغ في الواحدة والعشرين ، في حين ان القانون السويسري يحمله في العشرين والاساني في الثالثة والعشرين^(٣)

اد يمع الصغير المسلم خير بين ان يعيم مع ابويه ان لم يفرق ، او مع

١ - المادة ٩٨٩ واستنداً الى المادة ١٠٠ من سمي في نفس ما تم من جهة فمية
مردود عليه (٤)

٢ - قدوري : ٤٨ ؛ ملحق الاجر : ١٧٢

٣ - القانون المدني الافريقي : المادة ٣٨٨ - والقانون الارثوذكسي : الحق تعالي : المادة

حده ، او وحده^(١) اما الابن الثالثة ، فان كانت مكرراً شامة او نبأ غير مأمونة يضمها لوالده ، وحده اليه ولا تحت في محل اقامتها ، وان كانت مكرراً واحتسب لها رثتي وعة او كانت نبأ مأمونة على نفسها ، فلها الخيار ، وليس لاحد من اوتياها صهب اليه^(٢) - ويصل الولد ينعم بهذا الحق من الاختيار بين امه وبيه ، حتى اذا اسلم احدهما ولم يسلم الثاني^(٣).

وسلخ تزول عن الصغير ولاية الولي والوصي ، ويكون له التصرف في شؤون نفسه ، ذكراً كان او من

هذا عرض اجمالي للاحكام الشرعية الاسلامية المتعلقة بالولاية على من صغير ، تنص فيها بطريقة مطلقة من الشرع مع الصغير منذ اخل به حتى بدوه ولم يبق له ، اللهم هذا الموصوع ، الا ان ينقي مظهر عامة على الولاية في السكاح وقد اوردنا للسكاح فصلاً خاصاً ، وم ندخله تحت سن التمييز ، او المراهقة ، او البلوغ ، لانه لا يحدث في احدهما دون الآخر ، بل يمكن ان يحدث في اي منهما فهو اذن متمم لما عرصه حتى الآن.

وبكاد انقص الماروي شبه اشرع الاسلامي في جميع التفاصيل المختصة بالحضانة . وانما هذا السبب نتج عن عرض احكامه بكاملها ولا تتعرض الا سعة واحدة يتعد بها ، وهي ضمان حانة اليتيم الصغير . فان لم يكن لليتيم ولي ، ضمه العمة لا قرب فالقرب وانعوا عليه من ماله ، وان كان ليس به بل ، فابدي يضمه منهم نداءً هو اولى به . وان لم يشأ احد من اقاربه ضمه فعلى الاسقف ان يقيم له ولياً^(٤)

ولا يعرذ الشرع الارثودوكسي بحثاً في الحضانة ، ولا القانون الامروني .

(١) ابن عابدس ٢: ٦٥٥ : الاحكام الشرعية المادة ٤٩٨

(٢) ابن عابدس ٢: ٦٥٥ و ٦٦٦ الاحكام الشرعية. المادة ٤٩٩

(٣) السبي ١٥٥٦ و ١٨٦

(٤) الاحكام الشرعية: المادة ٤٩٩

(٥) الفصاء الماروي ٢٢٢

الفصل السادس

الولاية في الزواج

١ - تدخل والدي في رواج أسانها منظم تنظيم دقيقاً في جميع لقوانين
لعاية بما فيها الشرع الاسلامي، لانه مبني على اساسين متينين لا يسدلان بتدخل
الارمنة والامكنة اوهم اعتبار الاولاد غير حريين في احياء خلة والديهم ، بل
محتاجين الى من يرشدهم في الاعمال الهمة التي يقومون بها ؛ ونسبهم ان الزوج
لا يهتم اطرفين المتعاقدين فحسب ، بل يتقدم ، الى افراد لعائلة جميعاً فيصح
من الحق ، واعانة هذه ، ان يكون للوالدين تدخل فعلي في شؤون تتعلق
باسم العائلة ومركرها الاجتماعي ومصالحها الاقتصادية ، ولا سكر ان قوة العامل
الثاني تختلف حسب البيئة وما يثار به من عادات اهلها واحلاقم وطلهم
انفكورية والاحتامية . ولكن احداً من القوانين العالمية لم يتجاهلها تماماً حتى اليوم
ولا هو وضع الحرية الشخصية الى حد يسمح به للصغار ان يتزوج دون رضا
والديه .

وهذا اعتبار آخر يضطر للشارع الى تحديد سلطة الوالدين ، وهو ان
الاشاء ، بعد ان يتجاوزوا سن معينة ، يحرمون عن ولاية ايهم وبقدرون
انفسهم بانفسهم . لانهم اصبحوا قادرين على ذلك ، نظراً لاحترامهم ، وثقتهم ،
وتسهيلاً للعلاقات المعقدة التي تربط الناس بعضهم وبدل العتات المعترضة
سبلهم .

وقد انت احكام الشرع الاسلامي موافقة لجميع هذه الاعتبارات ، فوسعت
سلطة الولي في الاحوال التي تنس العائلة او يكون اصبي فيها ، محتاجاً الى ارشاد
وصيتها في الاحوال المعقدة ، وحملت الولاية في زواج « اختيارية » حياتاً
و« اختيارية » احياناً اخرى .

١ - انواع الولاية في الزواج

ولاية الاحار تكون على الصغير ، والدافع المقنن ، وولاية « لبد »
تكون على البالغة مسالمة حق في ان تتولى رواجها ، ولكن « تستحب » ان

تغرض امره الى وليها « كي لا تنسب الى الوقاحة »

ون ولاية اسبب مختصة بالشرع الاسلامي ، دون الشرائع الرومانية والافريقية والكينية الشرقية ، لان هذه الشرائع الاحيرة تمنع لباع والبالعة الحق المطلق في عقد رواج ، ما عدا اشرع الروماني الذي لا يمنعها هذا الحق الا بعد موت ابئها ، ولو كلتا بعد صغيرين .

وسيجي ان ولاية الاحار هي الموضوع الاهم في بحثنا هذا ، ولذا فانه تعرض في السند الى شرح الولاية الاحيرة بايجاز ، ليمسح له المجال بسط ولاية الاحار .

٢ الولاية لاحار

أ - شروطها

يشترط في ولاية الب ان يكون الزوج بالغاً ، عاقلاً ، حراً ، فإذا فقد شرط من هذه الشروط الثلاثة ، تحولت الولاية الى ولاية اجار ، لان اصغير ، والمقوه ولو بالغاً ، والجد يعرفون خاضعين بسطة وليهم او سيدهم ما لم تنعير حالهم

ب . اتساعها

وحقوق الولي المختار كحقوق الولي الاحاري اما اذا عقد الزواج دون ان يشهب ولي ، فان ذلك لا يعيد ان سبطه اتسعات عاماً فان يكن محرم حق التدخل الفعلي في عقد الزواج ، فلم يحرم حق الاعتراض عليه ، ان راي فيه ضرراً حسيماً ودا ، فان لولي الحرة « المكلفة » (اي اباقية) حق الاعتراض على رواجها ، ان تزوجت غير كف . او رضيت مهر اقل من مهر مثلها وللقاضي ان يحكمهم في الخلاف ، عاماً ان يشت الزواج وبسطل حق الولي ، او ان يفسحه ، او ان يأمر بانقاه مهر المثل ويسقط حق الولي بالاعتراض اذا عادت ائقاة فتزوجت ارجل معه ثانية بعد ان تكون قد قصت عنه ، او اذا سكنت الولي عن الزواج الى ان ولدت لعتاة . واذا رضي الولي بغير الكف ، او بهجر

اقل من مهر المثل ، فيصح الزواج نهياً ، وسقط جفعه في الاعتراض عي ان
هناك مسألة مختلفاً فيها ، فهل يصح الزواج اذا قل الولي سب : « روجي
نفسك من تحارين » ، فزوجت نفسها من رجل لا يعرفه « وروئي السائد هو
الذي يُنسب الى أبي حنيفة ويقضى بعدم اعتبار الزواج صحيحاً » . وبشروط
في الولي ان يكون عصمة يعق له الاعتراض على الزواج فاداً لم يكن عصمة
اصح الزواج صحيحاً ، وان يكن المهر اقل من مهر المثل .

هذا ان روجت الامة نفسها او اذا اختارت روحاً لها واقامت عليها ولياً
في الزواج منه . اما اذا اختار الولي نفسه روحاً للنت الامة ، فانه لا يستطيع
ان يزوجها على قوله بل ان قولها ضروري ، وقد جاء في اسعاري : « ودا
روح الامة ، وهي كارهة ، فكأنها مردود »^(١) ، واتبع شيخ اجمية هذا
احديث ، فم يعرفوا بين الامة الثيب (اي المطلقة او الارملة) والامة السكر
من حيث حقها في قبول زواجها .^(٢)

اما كيفية تعبير الحرة الامة عن رضاها ، فيختلف في احوال ثلاث :
أ ان كانت مكراً ، واستأذنها الولي القريب او وكيله او رسوله قبل
تزوجها ، او روجها الولي واحداً هو ، و وكيله ، او رسوله ، او فصولي
عدل ، وعلمت بالزوج ونهر فسكت عن رده مختارة لا مكروهة ، او
تسكت او صعلكت غير مستهزئة ، او سكت بلا صوت ، فذلك ذب في
هجرة استدائها قبل لعد ، واحارة بمقدم ولو سكت بصوت ، او احدها
المطاس او لمعال ، فبذهب عنها قلت « لا ارضى » حار الرد ، على شرط
ان تقول « لا ارضى » بسط متصل واذا احد محترها فبها وضطرها على الصمت
ولا انزعها عارت الفتاة عن رفضها ، فالزواج مردود .^(٣)

(١) ابن عابدين ٢ : ٢٢٢

(٢) الاحكام الشرعية المدة ١

(٣) سعاري ١٦ - ١٢

(٤) قدوري ٧٠ - وار عابدين ٢ : ٢٢٢ والاحكام الشرعية : مادة ٣

(٥) قدوري ٧٦ ملتي الامر : ٥٠ ابن عابدين ٢ : ٢٥٥ والاحكام الشرعية : مادة ٣

بـ إذا استأذنها غير القريب من الأولياء وعينها الزوج والمهر فسكتت
أو تسكت أو ضحكت أو سكنت ، فلا يعد ذلك رضا ، بل لا بد من
الإفصاح بالرضا ، أو من وقوع ما يدل عليه منها.^{١١}
جـ - إذا لم تكن البنت سكراً بل ثيباً ، واستأذنها الولي ، فمبدأ كان
أو قريباً ، فسكتت ، فلا يكون سكوتها رضا ، بل لا بد أن تعرب عن
نفسها بمصحة رضاه أو يقع منها ما يدل عليه.^{١٢}

٣ - الردية الإجبارية

تكون الولاية اجبارية على غير البالغين من الآباء ولحقوقيهم منهم وليس
أساسها ضعف العمر وضرورة معاشهم فحسب ، بل حق العانة في التدخل بهذه
الشؤون الخطيرة . وإن سلطة الولي منحة حدّاً في هذا الحق ، إلى حد أنه
يستطيع أن يرغم بنته على الزواج وينقص من المهر الذي يستحقه وهذا يجب
أن يفرق بين سلطة الأب واحد من جهة ، وسلطة غيره من الأولياء من جهة
أخرى .

أ - أنواع الولاية الإجبارية :

للأب ، والجد ، وغيرهما من الأولياء ولاية السكاح الصغيرة والصغيرة
« حراً » ، ولو كانت البنت ثيباً ، لأن « الشفقة » التي يكونها لصغير تحولهم
هذا الحق ويستطيع الأب واحد أن ينقص من مهر الأيسة التي يزوجهن ، أو أن
يريد في مهر امرأة ابنهما ، وليس للصغير أن يعترضوا على الزواج ويعسحوه بعد
أن يقطعوا أسابولوع . أما إذا روجهم غير الأب والجد من الأولياء بغير الكفـ
وانقصوا أو ردوا في مهر أمش ، فيحق لهم أن يعسحوا الزواج بعد نالوعهم ، حتى
إذا كان انقاضي هو الولي ، أو أن يعسحوه إذا علموا أنه قبل حدوده ، وكانا إذا
ذلك ناسين ولا يشترط أن يتفقا على العسح ، بل أن كلاهما ينعم بهذا الحق.^{١٣}

١١ - قدوري : ٧٩ ، ابن عابدس : ٣ : ٢٢٦ و ٢٢٧

١٢ - قدوري : ٧٩ - الاحكام الشرعية : المادة ٥٤

١٣ - ابن عابدس : ٣ : ٢٢٦ و ٢٢٧ ، قدوري : ٧٩ و ٨٠ - مقتضى الاجم : ٥٠ : الاحكام

الشرعية : المواد ٤٤-٤٧

وقد يقتصر البعض على توسيع سلطة الأب واحد ، وزوج فيه محلاً للتلاعب والظلم ، إذا الأب الواحد لا يكونان في جميع الأحكام عاديي مصعبي وهذا ، من الشرع وضع حكماً خاصاً به ان كانا « ماحيين سيئتي لاحتير » فصلها عترة غيرهم ، من ذولي . ، اي انه منح الصغير حق فسخ الزواج ان رزقها بغير كف . ، او بغير مهر المثل^١ . ولكن هذا لتعديل ناقص سبيح : اوهي انه لا يسأل الأب واحد ، إلا اذا كانا « مشهورين » بالمعروف وسوء الاحتير ، وان في تحديد هذه « الشهرة » لمعناً واسعاً لتلاعب القضاة والثاني ان نامسكتهم ، كما هو نامسكت غيرهم ، من ذولي . ، ان بعضاً الى حيلة لتثبيت الزواج نهائياً ، فيزوجها الصغيرة مرتين ، مرة بمهر مسمى ، ومرة بغير التسمية ؛ فلو كان في التسمية نقصان فحش ولم يقص الزواج الاول ، صح الزواج الثاني^٢ وحكم الصبي ونسبة له من استوهين ، حكمهما ان كانا صغيرين^٣ .

ويجوز لأبي الصغير ان يجلسها من زوجها ، فان حلها تالها او تمهرها ولم يضمنه ، طلقت دائماً ولم يزوجها او بدمه ، ولم يسط مهرها . وان حلها على مهرها او على مد ولتزم نادانه من مده للمعالي صح الخلع ووقعت لفرقة ولزمه المال او قيمته ان استحق ، ولا يسقط المهر بل تطالب به المرأة زوجها وهو يرجع به على ابنيها ان كان الخلع على المهر^٤ .

يشترح ، سبق ان تدخل الولي في زواج الصغير يكاد يقضي على حرمتهم الشخصية . وهي ميزة تقرب الشرع الاسلامي في هذه النقطة من الشرع الروماني^٥ وتعمده عن القانون الافريقي ، لا هذا القانون الاخير يضع شروطاً عديدة لصالحية زواج الصغير ، منها رضا الوالدين ، ومنها رضا الزوجين نفسيهما . وهذا ما تعده عنه المادة ١٤٦ من القانون المدني هذه الكلمات الواضحة : « لا

(١) ابن عابدس ٤ : ٣٢ ، الاحكام الشرعية : المادة ٦٣

(٢) ابن عابدس ٣ : ٢٢١

(٣) ابن عابدس ٢ : ٣٢٩ ، فدوري ، ٦٩ : الاحكام الشرعية : المادة ٢٩٦

(٤) الاحكام الشرعية : المادة ٢٩٠

(٥) Girard, op. cit., p. 145

قول ، لا دواج . ولم يكتب الشارع الافرنسي بمن هذا القانون وحده ، بل حتي ان يرغم لاما ، اساءهم على الزواج ، ويرغمهم ، بعد الزواج ، على انقول منهم قبلوا به ، ان قدم من يعترض عليهم امام المحكمة ، فذهب الى ان الزوجين مضطرا الى التصريح بقوله نأزواج ساعة بعده ، ويحصر ممثل الحكومة . حتى ان تست ساء ارمي على اوزاج ، او ان رضاهما لم يكن كاملاً (ولا يكون ارض كاملاً ان وقع فيه حصاً او اكره او بغريه) ، استطاع القاضي ان يفصلها بفسخ العقد^(١) .

ويجب انصاف الارثودوكسي موقف القانون المدني الافرنسي ، فيحصل رضى لاولي . غير كاف لانهما الزوجين وبقي يوجب قبول الزوجة وان لم يكن ولينها حضراً بل كان عتاً^(٢) لا يعلم امره ، وكانت عتته قد امتدت الى ما يزيد عن الثلاث سنين ، فعزلها بكمي ، ان كان مقروناً بوضي الاقارب والروساء^(٣) .

اما انقضاء الماروني فمشابه للقضاء الافرنسي ، وهو يرض على ان من اساء فسخ اوزاج^(٤) عدم رضى كل واحد من رجل والمرأة بريئة الآخر ، او رضاه اقتضاباً باحد وجوه القهر^(٥) .

ب - شروط ولي الزواج

لا يحق لأي كان ان يتولى زواج الصغار ، بل يجب ان تتوفر فيه لشروط الاربعة الآتية :

- ١ - ان يكون حراً ، فلا ولاية بعد على حر ، ولا على عبد مثله
- ٢ - ان يكون عاقلاً ، فلا ولاية معصوم او مقصر .
- ٣ - ان يكون نافعاً ، فالصغير ، ولو حراً وعاقلاً ، لا يتدخل في الزواج
- ٤ - ان يكون مسلماً في حق مسلم ومسلمة ، ولو فاسقاً . ولا ولاية مسلم على كافرة الا اذا كانت امة وكان سيدها ، او كان سلطاناً ، او ناسه ،

(١) قانون المدني المادة ٧٥

(٢) قانون المدني . المواد : ١٠٩٠ ، ١١٠٩ ، ١١٦٤ ، ١٣٣٨ ، (٣) الحق الثاني : المادة ٣٣

(٤) انصاف الماروني ، ص ١٧

(٥) الحق الثاني : المادة ٣٠

أو شهداً والكافر ولاية^١ على كافر مثله .

وهذه الشروط مشابة لشروط الولاية العامة .

ج - درجات أولياء الزواج

أولياء الزواج على طلقات ثلاث ، مرتبون حسب استقيمتهم ، ونحن نشتبه في

اللائحة لآلية ثم نوضح بعض القواعد المتعلقة بالاستعمال من درجة الى اخرى :

A) لائحة عامة بأولياء الزواج

أ - العصة :

الأول . العديون مرتبون على ترتيب الارث ولحجب ، وهم

الابن ، وهو يسبق الاب ان كانت امه صغيرة وتود ان تزوج ولكن

هذه الحالة لا تحدث ابداً في الواقع لأن ابن الصغيرة صغير ، ولا يحق

له ، هذه العصة ، ان يتولى اسكاح . اما اذا كانت امه محبوسة ، فله

ان يتولى سكاحها قبل ابنها

بن الابن ، وان سفل ، وهذا ايضاً ما يتعدر وقوعه .

الاب . وهو اولي الاول في جميع الاحوال الواقعية .

الجد الصحيح ، وان علا .

الاح اشقيق

الاخ لاب

ابن الاخ الشقيق

ابن الاخ لاب

العم الشقيق

العم لاب

ابن العم الشقيق

ابن العم لاب

ولا . العتاقة^٢

١) قدوري : ٩ : ملحق لايجز ٥١ . ابن تالدين ٢ : ٢٢ و ٢٢٨ و ٢٢٩ . والاحكام

٢) الاحكام الشرعية : المادة ٣٥

الشرعية المادة ٣٣

٢٠ غير العصبة من الأقرب. ان لم تكن عصبة تنقل ولاية السكاح الى الام ام الأب - اخت بنت الابن - بنت البنت - بنت ابن الابن بنت بنت البنت ، وهكذا ثم لمجد العبد ثم للاخت الشقيقة ، ثم للاخت لاب ، ثم لولد الام ، ثم لأولادهم ثم باقي ذوي الارحام العمت ، ثم الاحوال ، فالحالات ، فسات الاعمام ، فأولادهم بالترتيب السابق

٢١ - السلطان : وهو ولي من لا ولي له ويتمه القاضي اندي كتب به بذلك في منشوره^(٢).

B) قواعد الانتفال من درجة الى درجة

الاولى مرسون في اللائحة السابقة حسب اصيليتهم ، فلا يجوز الانتقال من ولي الى وي بعيد ، مع وجود ذوي الأقرب المتوفرون فيه شروط الاهلية^(٣) ولا يجوز للعبد ان يحل محل الأقرب الحي الا في حالتين ، اولاهما ان يكون هذا الأخير عائلاً بحيث لا ينصر الخاص الكف ، استطلاع رأيه (واذا عاد الغائب لم يبطل الزواج) ، والثانية ان يكون لأقرب غير اهل لولاية^(٤) . وقد جعل قدوري للينة شرطاً واحداً ، وهي ان تكون مقطعة ، اي ان يكون الولي الأقرب في بلد لا تصل اليه القوافل في السنة الا مرة واحدة^(٥) ولكن المرافعات الشرعية الحديثة ، كالأحكام الشرعية ، املت هذا الشرط لأن تسهيل طرق المواصلات الحديثة جعله عديم الفائدة ، واكتفت بما تقدم

و إذا استوى وبنان في القرب ، فأيها قوي السكاح شروطه ، عار ، سواء احاره لأخر ولم يحرم^(٦) ولو روح الضعيف وبنان اثنين ، فاصلة للاسقى ، وان كانا معاً يبطل ابزواج الى ان يعود احدهما فيسبق الآخر الى التزويج^(٧).

١) الأحكام الشرعية : المادة ٣٦

٢) ملقى الآخر : ٥١ : الأحكام الشرعية ، مادة ٣٧

٣) ارعاس : ٢ : ٢٢٢ : الأحكام شرعية : مادة ٤٠

٤) ملقى الآخر : ٥٠ : ارعاس : ٢ : ٢٤١-٢٤٢ : الأحكام الشرعية ، المادة ٤٠

٥) قدوري : ١٠٠

٦) الأحكام الشرعية : مادة ٤٢

٧) ملقى الآخر : ٥١

١٠١ اذا امتنع الولي عن التزويج ، فليس للامسك ان يحل محله ويزوج الصغير ، بل يزوجه القاضي او نائبه ، اذا تحقق ان امتناعه كان بغير سبب مفسول ، وان ازوج كف . ، والمهر مهر المثل وليس لاحد نقض الزواج الذي عقده القاضي او نائبه ، ولو لم يكن التزويج مخصوصاً في مشورته . وان كان امتناع الولي عن التزويج ناتجاً عن سبب مشروع ، كعدم وجود الكف . او عدم وجود مهر المثل ، فلا يجوز للقاضي ان يزوج الصغير .

وقد يرضى الولي بالتزوج لكنه يفضل ان لا يتدخل بنفسه فيه ، فيمكنه ، في هذه الحال ، ان يوكّل من شاء بمسكاح من له اولاية عليهم " لكنه لا يستطيع ان يعطي وصيّ اولاده حق الولاية في رواحهم .

فإذا قصد بين الشرع الاسلامي وغيره من الشرائع التي نهتم بها في هذا البحث ، وحدادته ، من حيث ترتيب درجات الاولياء ، اتفق منها بمقتضى بعيد وسكن هذه الدقة لا تنفع عملياً ، فكلما كان عدد الاولياء قليلاً سهّل التمييز وحسنت المشكل فاشترع الروماني ، كما ذكرنا آنفاً ، لا يعطي الولاية في الزواج الا لأب (Pater) ، فداهات لأب ، استطاع الولد ان يبدل رضا رجل آخر والقانون الاقروني يميز حالات اوبناً

١ ان كان الأب والأم في قيد الحياة ، فهما وليا رواح ابنهما ، ورضي احدهم ، كافٍ حتى اذا اختلفا .

٢ ان كان الأب او الأم ميتاً ، او في حالة تعدد عليه ان يوافق على تزواج ، فحق كنه يصبح في يد الحلي منه .

٣ - ان كان الولدان ميتين او في حالة تعدد عليهن موافقة على الزواج ، فالحق ينتقل الى اخدين ولو بعدا فان كان للصغير حدان لأب وحدان لأم ، فيكفيه ان يبدل رضي قريب منهم ، وهو يبدل رضي هذا القريب ان نال رضي احد عصبته .

(١) ابن عابد بن ٣ ٣٤٢ : الاحكام الشرعية : المادة ٤١

(٢) الاحكام الشرعية : ٥٧

(٣) الاحكام الشرعية : ٣٨

١ - ان لم يكن صغير حدود ، " فلسجميع العالمي " (Conseil de famille) ان يتدخل في الزواج ، وليس الوصي ان يتدخل في حالة م^{١١} وكذلك القصد المروى ، فانه يقدم الاب ، ثم الام ، ثم الاقارب ، ثم الزوج^{١٢} ، ويصطبرهم اى السماح بتزويج الصغير وتجهيزهم جهار المش ، ان كان السبب في امتناعهم غير معقول^{١٣} .

والقصد الماروى يقدم الاب بعباً ، فاحد ، فالعصبة بالترييب واذا كان الاب اسيراً ولم يعد في ثلاث سنين ، جار لاسانه ان يتزوجوا بعد ان يحصلوا على رضا احدثهم او اقرارهم العاصين ، " وكذلك كل اب حمل موضعه وحياته ، والاب الموسوس^{١٤} .

د - حالات خاصة .

بعد ان عرضنا ، في الولاية الاحبارية ، لاتساعها ، وشروط القنين بها ، ودرجاتهم ، ننهي البحث فيها شرح بعض الحالات الخاصة :

١ - يجوز للاب ان يرفض تعليم ابنته الصغيرة تزوجها ، وان كان قدرضى رواجها ، اذا كانت لا تطيق الوعد . وعلى الحاكم ان يأمر من يثق من من النساء ، تكشف عليها ، فان قلن صلاحيتها للرجال يأمر ابدن بتسليمها والا فلا . ولا عده بالنس^{١٥} .

٢ - اذا اراد رجل ان يتزوج امرأة هو وليها " ويستتعد برحال " فلا بأس بان توكله ان يزوجها معه ثم يخرج اى الشهود فيشهدهم على انكاح^{١٦} وقد تعرض القضاة الارثوذكسي هذه الحالة ، فقال : " ليس للولي او الوصي ان يتزوج من هي تحت ولايته او وصايتها ، ولا لآسنتها وصغارها بعد وقوع وفاتها ، الا اذا كان ابوها في حياته عقد خطبتها مع احدثهم او وصى بتزويجها من احدثهم^{١٧} .

١١ - القابول ابدني لأفرسي ١٢٨ د و ١٥٢ و ١٢٩ و ١٥٩ .

١٢ - الحق العالمي ، المادمان ٣٠ و ٣١ ، الحق سائلي ابدن ٣١ .

١٣ - القصد المروى ، ص ١٥ ، الاحكام شرعية ، المادة ٥٦ .

١٤ - الشيفي ٥٥ : ١٧ ، الحق العالمي : المادة ٤٢ .

الباب الثالث

الولاية في المال

المحل الاول

احكام عامة

١ - على من تقع الولاية في المال

يتفق احياناً ان يكون للصغار مال خاص اقله عن طريق الوراثة او هبة او غيرها . فمن الضروري ان لا يملك حق التصرف به لحمله ، وقلة احتذره ، وان يقدم عليه وصي . ومن يحافظ على امواله ويحسن استثمارها واستثمارها ، على ان يكون مفيداً بخواصر شرعية تحول دون ملاعبه وسدوره ، ان دفعته نفسه الى دمار .

وقد اكد الشارع الاسلامي معنى الاشارة ضعف اطفال وحاجتهم الى معين ، فاطلق حكماً عديده تعرف في كتب الفقه بلفظة « الحَجَر » والحجر في اللغة المنع ، وفي الشرع المنع عن التصرف بمال . والمجورون ثلاثة . الصغار ، والمجانين ولو كباراً ، والعبيد ، فكل منهم لا يملك حق التصرف غايه الحفاظ الا باذن وليه او سيئه^١ .

٢ - من تكون الولاية في المال

تكون الولاية في المال لمن له الولاية في النفس ، ولا يعني ذلك ان الولايتين لا تختصان الا في شخص واحد ، فان هناك احوالاً سذكرها في نهاية هذا

(١) قدوري ١٤٧٠ ، سنن الامير : ٧١ ، المجلد : ٩٤١ ، والاحكام الشرعية : ٢٨٧

البحث ، نرى فيه ولاية أصل من الوي العام فتطى لغيره ولا تقى له الولاية في النفس .

أما الذين يتولون على مال لصغير ، فالأب ، ووصيه ، ووصي هذا الوصي ، وإن مات الأب ولم يوص ، فالولاية للجد الصحيح ، ثم وصيه ، ثم لوصي وصيه . وإن لم يكن أحد ولا وصيه انتقلت الولاية إلى القاضي العام .
٣ - أثر العمر

جاء في كتاب الأحكام الشرعية :

« إذا كان الأب عدلاً محمود السيرة أو مسوراً أخلاً ، أمياً على حقد المال ، منه التصرف والتجارة بالمعروف في مال الصغير والصغير ومن يلحق به ، وله أن يدفعه للغير مصادرة وإن يوكل عنه بذلك ، وله الإحارة في النفس بذكر وفي المقولات والأراضي والدور وسائر الأموال »
وهذا الكلام يحتاج إلى شرح مفصل . يبين مدى صلاحية الابن في التصرف ببعض ماله في بعض الأحيان ، ومدى حقوق الأب ، وتحديد واحدته الشرعية .

ولم نبحث في « طبيعة » (nature) هذه السلطة المعطاة لأب على مواله ، فظهر أن كانت من « حق التمثيل » (droit de representation) أو من باب « الوكالة » أو من غيرهما ، لأن لكل من هذه الحقوق نتائج معينة يجب تطبيقها بمقتضاها ، أن أثبت أن ولاية أب ينتمي إليه ولم يكن الشارع الإسلامي ليقرر في لده مبدأ عاماً لسلطة الأب ويخصصها له ، بل وضع بالتكرار أحكاماً متفرقة لم يخصها شخص من أصل واحد وتوجه إلى هدف فرد ، فهي موافقة للأحوال الصلبة التي تعرض للناس في تصرفاتهم فليست ذات سلطة الأب « حق تمثيل » كما هذا الاصطلاح من معنى مألوف وتنتج صيغة ، ولا هي نوعاً من أنواع « الوكالة » ، بل أحكامها تنتمي إلى الاثنين في وقت واحد ، وربما كانت أقرب إلى التمثيل منها إلى الوكالة ، كما جاء في السرحي

عن مقدرة الأب على رهن متاع ابنه^١ وإذا رهن الأب متاع ابنه عد رجل ،
 ودرك الولد ومات الأب ، لم يكن للولد أن يسترد الرهن حتى يقضي المال ،
 لأنه تصرف لزم من الأب في حال قيام ولابته ، وهو في ذلك قائم مقام الولد^٢ .
 ويجب على كل حال أن تتحقق هـ ، ولا تعطى سلطة الأب جميع الميزات
 التي تمنحها الشرائع العالمية^٣ للشئ^٤ ، شرعيين ، وحج ما يمكن القيام به أن
 يتسع احكام هذه السلطة بدقائقها متعين الاستدراج الحري . والمقالة السريعة .
 ٢ - نعيم البحث

تعرض في فصل أول لأثر الحجر على الصغير ، حين ما يبقى به من
 الحقوق في التصرف^٥ ، ثم ، في فصل ثلث ، يظهر واجبات الوي ، وفي فصل
 ثالث يوضح حقوقه ، وفي الفصل الأخير تعرض كيفية انتهاء الحجر .

الفصل الثاني

حقوق الصغير

١ - الصبي المميز والصبي غير المميز

لا يعمم الصغير بالحقوق نفسها في جميع سبي صوره ، بل يرى واحده تتفانس
 وحقوقه تتسع كلما ازداد رشداً واختاراً ، ومؤهلات العقيدة يفرق بين الصبي
 المميز والصبي غير المميز وتحدد علاقاتهم اشرعية والصغير غير المميز هو الذي لا
 يفهم البيع والشراء ، اي لا يعلم كونه البيع سائب للملك والشراء حائلاً له ، ولا
 غير العلم العاقل ، مثل ان يعيش في لشرة بحسة من الفل الصبي . والطفل الذي
 غير هذه المذكورات يقال له صبي مميز^٦ " فلا حد أدنى ثابت يفصل بين انطفؤة
 الأولى غير اميرة ، وانطفؤة اميرة والمقياس المتبع في ذلك مبني على الاختيار
 والتقدير الذاتي الذي يقوم به الولي في نموده الصغير . نقول ذلك بالعم بما ذكرناه
 نفاً في كلامنا عن الولاية في النص ، من ان سن التمييز للذكر سبع سنين
 وبالنسبة تسع ، لان النص الاساسي الذي استندنا اليه لا يسمح بما مذك

١ - المرجعي : ١ : ٢١٤

٢ - المجلة : ١ : ٩٤٣

٢ - تصرفات غير المميز

تصرفات غير المميز تكون على نوعين مختلفين اولهما يدعى بالتصرفات القولية ، والثاني بالتصرفات الفعلية . والتصرفات القولية تتعلق بالبيع والشراء والعقود المدنية المأبىة بسوء عام ، والتصرفات الفعلية هي الاعمال التي يقوم بها الصغير ويتكسب منها ضرر لغيره او نفع .

فالصغير غير المميز لا تصح تصرفاته لقولية ، من تعبد جميعها بحالة ، حتى اذا اذن له وبه^١ . اما التصرفات الفعلية فلا يقع عليها الحظر . فان ائلف الصغير شيئاً رماه ضالعه ، وان جرى حنابه اقول العقاب به^٢ . وهي نقطة اساسية تفرق القانون الاوروبي عن اشرع الاسلامي ، ففي المحاكم الفرنسية يحكم على ولي الصغير ان يصلح الضرر الذي حدثه الصغير ، لانه مسؤول عنه ، ومسؤوليته هذه مبنية على اهماله في تربية الصغير وتوسع خطواته^٣ .

٣ - تصرفات المميز

لا تخلو تصرفات المميز من احد الامور الثلاثة الاتية^٤ اما ان يكون نافعة له ، او مضره تخصاهاه المدنية ، او دارة بين لبيع ولضرر ، وفي كل من هذه الاحوال تختلف الحلول المطلوبة .

أ - التصرفات النافعة :

اذا كان في تصرفات الصغير خير محض له ، اعتبرت نافعة ، وان لم يأذن بها الولي . فللصغير ان يقبل الهدية واهمة دون ان يكون لوليه حق في معه^٥ . ولا يعترف القانون الاوروبي بحق الصغير في قبول اهدايا واهيات الا اذا كان له ذلك في عقد زواجه (contrat de mariage)^٦ . ولا يتعرض لقضاء الكسبي

١ المادة ٩٦٦ ، الاحكام الشرعية المادة ٨٨٣

٢ وري . ٤١-٤٨ ، المجلد : المادة ٩٦٠ ، الاحكام الشرعية . المادة ٨٨٧ : الفرنسي :

من ٤٥٥ الى طفل يوم ولد لم يمسك على يده . فان فاقه ثم لم يمسك له

٣ القانون المدني : المادة ١٣٨٥

٤ المجلد . المادة ٩٦٧

٥ القانون المدني : المادة ١٣٩٨

هذه النقاط لأنه يختص بالولاية على النفس ، وترك الولاية في اهل للمحك المدنية .

ب - التصرفات المضرة

نستنتج من القول السابق ان الشارع هنا يعتبر مصلحة الصغار ويقدمها على جميع الاعتبارات الباقية . فمن الطبيعي ان ان يقضي بصلان جميع التصرفات القولية التي يقوم بها الصغير ، اذا كانت مضرة له ضرراً محضاً ، حتى اذا اذن وليه بها " . ومن الطبيعي ايضاً ان يكون لشرع الاسلامي متعلقاً في هذه النقطة والقانون الافرنسي ، حتى ان هذا القانون لاخير يحافظ على مصالح الصغار بحافظة اشد صرامة ، فيذهب الى ان جميع تصرفاتهم القولية يمكن ان تقمع ان ثبت ان فيها ضرراً لهم ، مع ان هذا الضرر طليماً .

ج - التصرفات الدائرة بين النفع والضرر

بقصود ، التصرفات الدائرة بين النفع والضرر تلك التي يقوم بها اهل دون ان يعرف نتائجها ، كاللحجرة والاحارة وغيرها وما من شك ان مصلحة الصغار تقضي ان يتوقف بعد هذه الاعمال على احارة الولي فان احدها ، وكانت قائمة للاحارة ، نفذت . وان لم يجزها ، او اجازها وكانت غير قائمة للاحارة ، لم تعد ، وبولي مخير في اعطاء الاحارة وعدمها ، فان رآها مفيدة في حق الصغير احدها ، والآ فلا^{٢١} .

ولا يجمع القانون الافرنسي حق القيام بهذه الاعمال للصغار غير المأدوين ، بل يولها لآبائهم او من يحل من الاولياء والاوصياء ، وهذا كانت على جانب من الخطورة فرض على الولي مراقبة المجمع العائلي او المحكمة^{٢٢} وفي هذا اجل ولا شك ، ضمن اوسع لحقوق الصغير لانه لا يحصر المدونة في شخص واحد

١١ الاحكام الشرعية . المادة ٤٨٥ : المعلقة : المادة ٩٦٧

١٢ القانون المدني : المادة ١٣٠٥ راجع ايضاً المواد ١٣١٠ حتى ١٣١٥

١٣ الاحكام شرعية : المادة ٤٨٦ : المعلقة : المادة ٩٦٧ ونسرحي ١٢٢٧٠

١٤ القانون الصادر في ٢٧ شاط ١٨٨٠ و ٣ مار ١٨٨١ : والمواد ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥

١٥ ٨١٧ و ٨٣٨ و ٢٠٩٤ وعبرها من القانون المدني .

من يورث، على الشخص كثير من يُعرض فيهم حسن الية واعيرة على مصاح
الصغير أو ابيه حسب القواعد العادلة ولكنه يحرق في كثير من الاحيان ،
تصويلاً في الملاحقات امام المحاكم ويسبب نفقات مدهمة يمكن للصغير ان يستفي
عنها ان كان وليه غيوراً عليه ، ابيه على مصاحه ^١

تحت هذه البحث في حقوق الصغير يتعرض الى موضوع خاص هو نتيجة
مضيقية ما تقدم وان كان الصغير قد قدم بعض ما من الاعمال السابقة ، وسكر
عليه عدمهم هذه امام محكم ، او كان الصغير يصاب بحق له ، و ادعى عليه
لا امر ما ، فهل له ان يش امام المحكمة بصفته مدعياً او مدعى عليه ، او
بصفة اخرى هل له حق المرافعة ؟ ان حلول هذه النقاط حطية جداً ،
لان عليها يتوقف في كثير من الاحيان مصير اموال الصغير

ببعضي شارع ان الصغير لا يحق له ان يرفع دعوى او يش امام القاضي
بصفته مدعى عليه ، الا اذا ادعى عليه في ذلك وقد لم يرد له ، وحب
عليه ان يحضر نفسه ، اما اذا كان الولد تحرراً ، وكان وليه قد ادن له معاملة
تطارة ، فيمكنه ان يش نفسه امام المحكمة ، ويمكنه ، فضلاً عن ذلك ،
ان يقبل كدعة غريب في دعوى مقامة عليه وفي هذه الحال الأخيرة يستطيع
الولد ان يصاب اختصار مع كبله ، ويجوز القاضي على احادة طلبه ويحكم عليه
بالتعريض على التكفل ان لم تتجح دعواه ، لانه هو الذي ادخله في هذه
بصفة ، فعليه ان يخلصه بخصور معه يسله الى حصه ^٢

وان لم يكن الولد تحرراً مأدونة ، فلا يفقد الاحبي بذلك حق كدته في دعوى
مقامة عليه ، فيشله امام المحكمة ، حتى ان لم يرد له ، وان طلب التكفل
ان يحضر الصغير معه اسلمه الى حصه ، فلا يحرق انصي على ذلك الا اذا قبل
بخصور ^٣ لان قول الصبي ليس بمرم به شيئاً لان يكون تحرراً مأدونة ^٤

١ في القديس برومي نعن حق الوالد وضح بلار حق في ملكه في ثلاث ثلاث .
٢ حصص في الحرب على امداد خاصة ، اذا كان صاحب مرفعة في الحكومة والاكهوب !
ادا ورث عن امة او زوجه (Girard, 148-149) .

أما القانون المدني الأفرسي فلا يتعرض هذه النقاط لأنها موضحة في غيره من القوانين ، وهو قانون المحاكمات المدنية .

الفصل الثالث

واحدت الوي

جاء في الحق العالي الأرثوذكسي :

« يتدرب على الوي :

٥ . أن يتم بالحفاطة على ثروة القصر وشماره بكل وسيلة مشروعة ، وأن يحصل منه ما للقصر من المطايب ، وبسبيل نحوه بعض ما يدره من انصاية أمواله الخاصة ، وهو مسؤول عن كل حادثة تنجم عن بعض في هذه انصاية وعن تعذر على هذا الواجب أو بعضه في أدائه »
 « أن يقدم للرئاسة الروحية الحساب عن تصرفه بثروة القصر في السنة مرة على الأقل ، ولدى الاقتضاء ، ولا يخص من هذا الحساب قطعاً ، وليس لأحد أن يعفيه منه »^١

ورصد القانون المدني الأفرسي على أن الوي واقع تحت مراقبة المحكمة حال قيمته بأحد الأعمال التالية : بيع ، لأمالك المنقولة اسعة قيمتها ٧٥٠ فرنك و أكثر ، بيع العقارات ، مما كانت قيمته ، الاقراض ، الرهن ، الصلح^٢ ، وعليه أن يستثمر لمصلحة انصي ، أموال الصبي اسعة ٧٥٠٠ فرنك أو أكثر ، وأن يقدم الحساب عن تصرفه عند انتهاء ولايته^٣

أما في انشراح الروماني ، فالأب يملك جميع ما يملكه أبوه ، ويستطيع أن يتصرف به كما يشاء ، لأن من المعروض به أنه يعمل خير لعائلة ، ومن المعروض في سلطته أنها موافقة كل لموافقة لما تقتضيه مصالح المجتمع^٤ فلا واحدت أدن على الوي .

١ الحق سائي : العدد ٢٦٦

٢ القانون المدني - العدد ٣٨٩

٣ القانون المدني : العدد ٣٨٩ والمواد ٦٦٩ و ٦٧١ و ٦٧٥

٤ الشرح بره دي : Gerard, Droit Romain, p. 145

ولا يصح في الكتب الفقهية الإسلامية يظهر بوضوح وشمول جميع واحداث
الآب ، بل النصوص متفرقة في فصول عديدة ، مجأة في روايات ، يتعسر
الوصول إليها . وما عثرنا عليه منها قليل جداً ، يستند منه ان سلطة الآب على
امواله واسعة جداً ، لا تحدده واحداث حدمة ولا قوانين معينة ، فلا
مراقبة على الآب ، ولا واجب عليه في ان يقدم حصةً لأحد ، ولا ضرورة
شرعية لاستثمار اموال الصغر استثماراً مبيعاً فاشترع الاسلامي قريب ، من هذا
القبيل ، الى الشرع الروماني .

تقتصر واجبات الآب على النقاط الآتية :

أ - ان يعي ديون ابيه من مال ابيه . وان يستوفي ديون ابيه كما لو
كانت ديونه الخاصة^(١) .

ب - ان يحفظ ما يكسبه ابيه القاصر او ابنته القاصرة ، فيبقى عليها
منه ، ويبقي الخبز الآخر فيفسده اياه عند بلوغها^(٢) . واذا كان الآب
مديراً بمال ابنه انتزع منه القاضي سلطته واعطاها لغيره كما سيجي ذلك في
جيه^(٣) .

ولا يصحنا بعد هذا ، ألا الاعتراف بان في الشرع الاسلامي محالاً واسعاً
اتلاعب الاولاد باموال الصغار الا بربا^(٤) .

الفصل الرابع

حقوق الولي

قلنا سابقاً ان حقوق الولي مشعة جداً الاتساع . فلنستعرضها الآن ، ولنحللها
في جميع الاعمال التي يمكن ان يقوم بها الولي .

١ - ولاية الاقراض

اختلف علماء الشرع في منح حق الاقراض للآب . فمنهم من قال ان الآب

(١) الرحي ٢٠ ١١

(٢) رحي ٢٣ ١٠

٣ الاحكام الشرعية : الماده ٢٠٩

٤ الاحكام شرعية : الماده ٢٤٥

يستطيع ان يقرض مال اسمه ، ومهم من رفض ان يعطيه هذا الحق ، ووفق
لشرحني بين المدهين المختلفين فقال ان الاب قادر على فرض مال ابنه للغير
على ان يتسكن استقرده متى شئ. ونعت " الاحكام الشرعية " رني
الرحبي ، فعاء فيها " لا يملك الاب اقراض مال ولده الصغير ، ولا اقراضه
ولا هبة شي . مه ولو يعرض ، وبه اعارته حيث لم يحش الضياع ولا التسبب " ^١
والصغير ، فدا استقرض شيئاً بلا ادن ولده وسفه ، فلا ضار عليه . ودا
استقرض بدون وبه عطية الصمان ^٢ .

وفي القانون الامرسني لا يستصيع الرئي ان يعرض مال اسمه — اذا
كانت قيمته تبلغ ٧٥٠٠ فرنك — الا بعد موافقة المحكمة . ولا يستطيع ان
يستقرض مالا لاسه الا اذا وافقت عليه المحكمة كذلك . ولا يوفق للمحكمة
الا اذا كان في الاقراض او الاستقراض بيع ظاهر للصغير او ضرورة قصوى .

٢ - ولاية البيع

يستصيع الاب ، ان كان حسن الرأي والتدبير ، ان يبيع عقار اسمه ومتاعه .
وان كان فسد الرأي ، سي . التدبير ، فلا يجوز له بيع عقار ولده الصغير الا اذا
كان هذا البيع حيراً على الصغير — والخيرية ان يبيعه بضعف قيمته ، فان باعه
بقل من ضعفها فسد البيع وحق للولد ان يقضه بعد البلوغ ^٣ — وحتى اذا كان
مشهوراً بحسن التدبير ، وباع متاعاً لاسه فاحش المفسد ببعه ، وما استطاع
الولد ان يجيره بعد البلوغ وان بعه بغير بيع او بقيمة المثل صح البيع ^٤ .
وفي حال بيع الاب متاع اسمه بغير فاحش ، يستصيع الاب ولابن ان يبصلا
المقد في المستقل ^٥

(١) الرحبي : ٢٠٢١

(٢) الاحكام شرعية : المادة ٢٢٨

(٣) الاحكام الشرعية : المادة ٢٨٨

(٤) القانون المدني : المذاهب ٢٥٧ و ٣٨٩

(٥) الاحكام الشرعية . المادة ٢٣٦ . ويستد من ١٥٦

(٦) الاحكام الشرعية : المادة ٢٢٣

(٧) الشاذي من ٨٣ - وكسار من ٢٢٦ (عز ادب الاوصياء) .

ولذلك ان يبيع ماله بولده اذا شاء ، غير ان الاب لا يقدر قاضاً للملك
مجرد بيع . حتى اذا هتك ملك قبل التمكن من قبضه حقيقة ، يملك على
الاب لا على بولده .

وكذلك يجوز لاب ان يشتاع ل نفسه مال الصغير ولكنه لا يبدأ من الشئ
حتى يصب المصبي بولده وصياً بأحد الشئ من ابيه ثم يرد له ليه يحفظه لصغير^(١) .
وفي القانون الفرنسي يجوز بيع مال الصغير لبيه ، وبيع مال الاب لاسه ،
ولا يجوز ذلك للوصي^(٢) .

وان باع الاب المسلم داراً لاسه ود هي لابن اخر ، حار البيع . ويجوز
ذلك ايضاً للوصي ، ولا يجوز للقاضي

٣ - ولاية الثراء

ان اشترى الوالد بولده شيئاً معاشراً على حار لعقد على نفسه لا على ولده .
وامتد هو مشايخ^(٣) وهذا خبر . الاب المتلاعب بمول اسه ، غير مهم لتصرف
به على فصل وجه ورثه ، كان هذا العهد ضرماً لدرجة لا يستحقها جميع الآباء .
غير انه دفع وعلى كل حال ، والقانون الفرنسي يعصلها على الشرع الاسلامي ،
لانه يتقي اشتر من اصوله ، فلا يجوز للاب ان يبيع مالا ويشترى مالا لاسه
الا بعد موافقة محكمة ، كمرسوق وقلب فاد وافقت المحكمة ارتفعت
المسؤولية عن الاب .

ويجب ان يدرك هذا معنى شراء ، فمقصود فيه شراء لغير او لمفولات
صغير عي اما ان كان اصلي فقيراً ، واشترى له ولده شيئاً ، فهو غير مسؤول
على ما اشترى ، ولا يمكن عسره عمله ، في اية حاله كانت ، عسراً لصغير ، ان هو
الا اعم عليه وقيد بواجب المصلحة نحوه غير ان ، في الاشياء التي يشتريها الوالد

(١) الاحكام الشرعية : المادة ٢٣٦

(٢) الفرنسي ١٠٣: ٢١ والاحكام الشرعية : المادة ٢٣٦

(٣) Arg. men. « a contrario » lire de l'art de ١٠٠

(٤) كسبار ص ٤٨٢ (عن ادب الاوصياء) .

(٥) الاحكام الشرعية : المادة ٢٣٣

وانشأ في الأفراسي يتلاقى جميع هذه المثل كل ، كما ذكرنا مراراً عديدة ،
لأنه يضطر الأب إلى عدم القيام بعمل مالي مهم متعلق بأبيه إلا بعد موافقة
المحكمة عليه .

■ - حق الأب في قبول الخوالة على ذم ابنه

إذا كان لصبي ذم لم يشر إليه عقد سمعه ، فيسببه أن يحتال به
(أي أن يعمل حوائله ، إلا إذا كان لمحل عليه أملاً من التحيل لا دونه ولا
مثله . وإن كان الأب هو الذي بشر عقد سمعه ، حار به أن يقبل
الخوالة على من هو مثل المحيل أو دونه في الملاحة .

٦ - مقبرة الأب على مصالحة حم ولده

انصحب انعقد ودي بين مدعي والمدعى عليه ولا يجوز للصغير أن يتولى
صلح حصته لأنه حار ، إنما يجوز ذلك للأب والجد ووصيه ومن يتولى عنهم ،
ولا يجوز للام أو الأخ^(١) .

■ - كان الصغير مدعى عليه وصاح ولده حصته على قيمة من المال ، حار
لصغير أن كان لمدعي حق في دعواه ، وإن لم يكن لمدعي حق لم يجوز الصلح
لا إذا قدم الأب شيئاً من ماله الخاص وزاد المدعى الولي حقاً للصغير ثم صالح
المدعى عليه وقضى منه مائلاً يعدل حق الصغير أو يقل عنه « كما يتفان الناس
فيه » حار صلحه ، وإن كان المال أقل من الحق شيء كثير لم يجوز ، لأن الأب
في هذا أصبح كأنه يبيع مال الصغير بعد فحش وإن لم يكن للصغير بيئة
على حقه حار الصلح معه كانت قيمة المال لأن الأب في ذلك « جعل مائلاً بمقابلة
ما ليس بمال »^(٢)

وإن كان حصم لصغير محرم ، وادعى عليه اتفق لأنه الحق ضرراً بنفس
من له عليه الولاية ، فيجوز له أن يستوفي منه القود ، ويجوز به مصالحة الخصم
« لأن المقصود من القود تشعي الضبط ، وذلك يحصل للصبي في الثاني إذا عقل
(أي بعد نومه) ، وإذا صالح على الدية فصل إليه مفعله في الحال . ثم هو

(١) الأحكام الشرعية : المادة ٤٢٩

(٢) ٣٠ : ١٧٨ الرغبي

بالصلح يحصل ما ليس به من جهة المال^(١) ، إذا يجب على الأب ان لا يحيط عن حصه شيئاً من لدية « لأن الدية معدرة شرعاً » فصالحته اذا تمتع بالتمتع الى المحكمة لا غير^(٢) .

٧ - حاله خاصه

ان كان الأب والأولاد يكتفون في صفة واحدة ، ولم يكن هم المال ، فالكسب كله للأب اذا كان الابن في عياله ، حتى انه لو عرس شجرة تكون لايه . اما لذلك شروط ثلاثة ، اذا عدم واحد منها ، رجع كسب الابن به .
أ - اتخاذ الصنعة .

ب - كون الابن في عيال اييه .

ج - عدم مال سابق^(٣) .

الفصل الخامس

زوال الولاية في المال

زوال الولاية في مال في كل من الحالات التالية

١ - موت مصر

٢ - موت الوي

وفي هذه الحالة تنتقل الولاية الى من يليه ، حسب الترتيب المثلث سابقاً . فان كان الولي الميت هو الأب ، ومات مطلقاً مال اسه ، فلا يعصى ورثته منه شيئاً . اما اذا مات غير مجهول مال اسه ، فالولد احد ماله ان كان موجوداً ، وادرك بعد الرشد ، او مسامي وبه الجديد ، واذا لم يكن اقال موجوداً ، احد بدله من التركة^(٤) .

٣ - انتزاع الولاية في المال

اذا كان الأب ممدراً ، متلفاً من ولده ، عبر امس على حفضه ، فسقاضي ان ينصب وصياً وينزع المال من يدايه ويسمه الى الوي يحفظه في وقت

١ (٣٠) لرحبي ٤٠٢١

٢ (٣٠) الصلاني ص ١٦١ (عن افتاوى الحنابلة) .

٣ (٤٠) الاحكام الشرعية : المادة ١٠٣١

أخاثة أو إلى نوع ضي ونسوت رشده" - ولو ذات الأب المدي الذي
 انتدعت منه السلطة . وكان قد تمت قبل موته إلى رجل ليكون وياً على
 وده ، فتصبح وصيته كم لو كان رشيداً ، " لأن التدبير لا يسلب شقيقته على
 الصغير "١١ ويقتضي لقبول لمدي الأورسي في الولاية في نوع في حالات
 ربيع . حوت الأب . احكم عليه بسجن على أثر جريمة ارتكبها ، عيانه ،
 نواع القضي لصفته وهذه أخوة الأختة تختلف عن الحالات الثلاث السابقة
 بأن تخرج إلى دعوى ، أو الحالات لساعة فتدفع فيه سلطة ذوات الالتقاء إلى
 احكم ويستطيع القاضي من نوع السلطة من الذي المد لا مال الصغير أو
 المهمل في ستمها واستدبره . ومنح لميز ، أما الذي يحق لهم في الادعاء على
 الولي ، ولام ، ومن لم تكن له و كتاب وامست ، وفي قريب حر يعار
 على مصبغة الصغير ، وإياد العامة
 ١٢ - الاداء

الاسبب اعادي برب ولاية في من هو نواع الصغير . انه يحق حياته إلى
 سلام الصغير منه قبل النوع ، من كان " مأذوناً " ،
 " تحذير لادن " . " الأذن هو من حصر واستقط حق ادع ، ويعمل
 لصغير الذي أذن مأذون "١٣

ب النوع لادن " أذن على نوعي . احكم خاص وإثالي عام . وذا
 سمح الولي لصغير بالقيام بعمل ما دون عياد . كان يذن به في شره شيء معين
 كان أدبه خاصاً ، ونسعى منه المهمة التي انتدب الصغير لأدائها ، لأنه " بعد
 من قبل مستخدمه الصغير بوكيلة على ما هو متعارف والمعتاد "١٤ وهذه النوع
 من لادن هو المقصود في المادة ١٦٦ من المحلة " لا يصح تصرفات غير الصغير

١ - لأحكام شرعية : المادة ٢٢٥ ؛ وكسار ص ٢٥ (مأذون عن قدر المختار)

١٢ كسبار ٤١٥ (مأذون عن قدر المختار) .

١٣ قانون المدني - ٣٨٩ ، و قانون الإصدار في ٢٤ نور ١٨٨٩ و ١٥ تشرين

الثاني ١٩٢١

١٤ منكم لأخر ١٢ ، ١٦٢ ولحمه (مادة ٩٢٣

٥) المحلة : المادة ٩٦٩

القوليه ومن ذب به عليه . " ، اسرع الثاني من الادب - وهو الذي يصح
الاب - والسر للضعف ، تصرف بامواله ، مسلحاً بدار مأمرة : الامر الاول هو
انه لا " يتوقت " ، فلو كان للمجهور يوماً ، شهراً ، فهو مأذون دائماً ، الى ان
يجهر عليه ثانية ، والامر الثاني هو انه لا يتخصص ، فاد اذن للمجهور في
نوع من التجارة ، كان مأذوناً في سائر الانواع ، واد ذب به بالتجارة في محل
معين عند مأذون في كل مكان " . غير ان الاول الحق ان يجرب الضعيف قبل
ادبه له ، فدا نحقق رشفه سلم اليه بقي ، وادله وادبه ادناً هائلاً " .

ج - شروط صحة الادب : يجب في الادب ان يكون من يعطيه ولياً ،
ومن يعطى اياه غير رشيد ، وان يباع عبر لادن ضعيف ، فلو تصرف الضعيف
قبل وصول خبر دبه اليه فتصرفه عبر نافذ " . واداً امتنع الولي من اذن ضعيف
مستحق ، فحكم ان يتولى الادب اذا رأى فيه منعة ، ولا يخفى لاولي ان يرجع
بعد ذلك فيجهر للضعيف

د - تصرفات المأذون : ان الضعيف المأذون يمتعه في تصرفاته مع
غير من دبه او تصرفته مع من ادبه ، فتبقى على حكم ما في اجزاء ذلك
لادن بعمه " .

هـ - الادب دونه : كره يكون الادب صراحة يكون دلالة ايضاً فلو رنى
اوي اضعه المبيع ويبع ويشري ولم يمتعه وسكت ، يكون قد ادبه دلالة
(autorisation tacite) .

و - جهر الضعيف المأذون : لولي ان يبيع الادب ويجهر الضعيف ويكن
يشترط ان يجهره على الوجه الذي ادبه به - فلو كان قد ادبه ادناً عاماً فصار

١. مسعى لايجر ، ١٢ ، ١٦٢ ، وفودوري ١١ ، واجعه ، المادة ٩٧٠

٢. المجلة : المادة ٩٦٨

٣. كسار ٢٥٧ ، عن ادب ، زومبي ، ١ ، واجعه ، المادة ٩٧٨ : والسناي ١٦٦
(عن الهندية) .

٤. المجلة : المادة ٩٧٥

٥. كسار من ٢٥٨ : والمجلة : المادة ٩٧٢

دلت معلوماً، لأهل سرقه ثم أراد أن يحجر عليه، فيشترط أن يكون الحجر عاماً من حيث بصير معلوماً، لا أكثر أهل دلت السرق، ولا يصح الحجر لمضطر رجلين أو ثلاثة في دار الولى^١، وإن كان الصغير مأذوناً من حاكم، فلا يحجر عليه إلا من دلت الحاكم ومن جمعه، وليس لأبيه وعيظه من الأول، أن يحجروا عليه عند موت الحاكم لو هزله^٢.

٢ - بطلان الأدب : يبطل الأدب بوفاة الولى لأدب إذا كان حاكماً^٣. في الشرع الروماني، يحكم على الأب الذي يريد أن يحجر ابنه، أن يبيعه ثلاث مرات متوالية إلى رجل غريب، ويتفق والغريب على أن يرد الصبي إليه بعد امرة الشاة، فحينئذ يحق للأب أن يبيع ابنه حرته السابعة^٤. وفي القانون الألفرنسي لا يحق للولي أن يذهب الصغير قبل بلوغه الخامسة عشرة، وللقاضي حق التدخل في أفعال الأدب إن ثبت له أنه مضر خصاص الصغير أو أن المأذون يضر أمواله^٥. ولا يعم المأذون جميع الحقوق التي يعم بها البالغ بل يعام عليه وصي (curateur) هو غير الوصي العادي (tuteur) يرشده في الأمور الهامة ويتدخل في تصرفاته المالية الخطيرة كيبيع المنقولات واستثمار الأموال، وقبول الهبات، وإمراصة أمام المحاكم بدعوى متعلقة باستقارات وتعليم نفسه إن كان الصغير شريكاً مع غيره في أموال تقسم بينهم^٦. وللمحكمة حق التدخل في أمور أخرى هي على حاش كبيع من الخطورة كيبيع العقارات، ورهها، والصلح في الدعوى المالية^٧.

٥ - «سوق»

ليس من الضروري أن يصل الولاية في السوق، فقد يبيع الصغير ممتلكاته،

(١) المجلة : المادة ٩٢٣

(٢) المجلة : المادة ٩٢٧

(٣) المجلة : المادة ٩٢٦

(٤) الشرع الروماني في ١٩٠٠ (curator, p. ١٩٠٠)

(٥) القانون المدني : المادتين ٢٧٧ و ٢٨٢

(٦) مدونات المدني : المواد ٨٨٢ و ٨٤٥ و ٩٣٥ و ٨٣٨

(٧) القانون المدني : المادتين ٢٨٣ و ٢٨٤

ولا يجوز ان تسلم اليه امواله ، بل يبقى تحت الحجز ويرى ابو حنيفة ان احد الاقضى هو سن الخامسة والعشرين ، وهذا بلغ النبي سن الخامسة والعشرين سلم جميع امواله ، وان لم يؤنس منه الرشد ، اما محمد وابو يوسف فيذهب الى ان السعيه يبقى محجوزاً الى ان يؤنس منه رشد ، ولا يسلم منه اليه قبل ذلك ، وهذا هو الرأي المقتضى به^(١).

ولذلك « فلا ينبغي ان يستعمل في اعطاء النبي منه عبد بلوغة ، بل يجزئ بالتأني ، هذا لتحقيق كونه رشيداً يدفع حيزه اليه امواله »^(٢).

وان دعي الداع رشده واسكره ابي ، فلا يؤسر بسليم المال اليه ما لم يثبت رشده بحجة شرعية ، هذا كان له ذلك و مع الولي بسليم المال ، ثم هناك المال ، فابوي بضمه^(٣) ، اما اذا صهر رشد اعلاه قبل بلوغة ، او ظهر بعد بلوغة ، ودفع الولي اليه ثامه فاصحه ، فلا ضمان على ابي^(٤).

وان بلغ الولد رشيداً وطالب ثامه فادعى ابوه ضياعه او انعاقه عليه بفقة المثل في مدة صغره ، وكانت لمدة تحتمه ، فيصدق الاب ان اقصم اليدين^(٥) . ولا يسعنا هنا الا ان نستغرب اتساع سلطة الامام المسلمين ، خصوصاً اذا قائداه بغيرها من السلطات الممنوحة في الشرائع الغربية فالحق لارثودوكسي يعرض على الاب وحبوب تقديم حساب سوي كنه ذكنا ، ويمح الاب حق الادعاء عليه بدعوى « تقديم الحساب » ، فان ثبت ان الاب سلب من مال منه عزم بضعف ما سلبه^(٦) .

وفي القانون المدني الاوروبي ، يصح الداع حراً ، ولا يحق للولي ان يتدخل بعد في الشؤون المالية ، الا اذا كان مقبوضاً او مدبراً^(٧).

(١) قدوري ٤٦ ٤٨ والمجلة . المارة ٩٨٢ ، والاحكام شرعية : المادة ٢٩٦

(٢) مجلة : المادة ٩٨١

(٣) الاحكام شرعية : المادة ٢٨١

(٤) الاحكام شرعية : المادة ٢٨٠

(٥) الاحكام الشرعية : المادة ٢٣٧

(٦) الحق المالي : المادتين ٢٨٩ و ٢٩٠

(٧) قانون المدني ، المادتين ٣٨٨ و ٢٩٩ و ٥١٣ و غيرها .

الباب الرابع التفقة

الفصل الاول احكام عامة

١ - أهمية درس التفقة

درس في الأبحاث السابقة درس علاقات الأساء بالديهم من حيث النفس والاداء ، فلم يسر لنا الا بتوضيح أهمية تمت وصلات الى ولاية الاساء مردوحة ، وهي جمع الاحكام المختصة بالسفقة وتطبيقاتها من حيث يظهر بوضوح ، بة تب للاداء على والديهم وللاداء على سبهم ولاشك في ان البحث في السفقة ضروري للاهم بجميع حكماء السلطنة لاداءه ، فلهذا فرئد عمية قد تعول على فوائد اي باب آخر من هذا الدرس

٢ - تحديد التفقة

السفقة لغة ، سفقة اساء على عيانه وشرعاً هي اعدام والكسوة والسكنى وتستعمل حيناً بمعنى القضاء وحده ، وقد يعطون عليها الكسوة والسكنى يتم لمعى لحدود وفي لافرنسية تسمى السفقة طلمو (Aliment) ، وتسمى بوجوب تقديمها (obligation alimentaire) وقد حددت في كتب لقانون - السفقة منبع من لال يحتاج اليه شخص فقير ليمش عشرة مشاسفة مع مركزه الاجتماعي^(١)

ونثار السفقة عن عيها من علاقات الاساء بالاداء ، متادة بينهم حمياً ، فكل فريق معطى الى تقديم السفقة للمعريق الثاني المحتاج اليها .

١ - ابن عديم ٢ : ١٠٠ وقفوري ٩٥ : ١٠ وكبار ١٥

Colin et Capitant, Droit civil, I, 375 ١٢

من العدل أن يتعاون الآباء والأبناء في أسباب معيشتهم لأن الصلات التي تربطهم وثيقة، والواجبات المفروضة عليهم نتيجة عن حقوقهم وضرورتهم ككتبتهم . فالأب محصور إلى تقديم نفقة له لأنه هو عنة وجوده ، ولأن مصطر في تقديم نفقة لوالده لأن هو عليه قضاء ، مدية وادبية لأسباب مكرها . غير أن لشارع المسلم بيدي أحكامه نفقة على ابن آخر فيقول : " لنفقة نحب على القريب لقريبه باعتبار الحاجة والى ، ونحب على زوج زوجة ، وبنوة عن لاحتساب وهذا ، وسرقت نفقة اقرب من مضي الوقت يعطى به غيره ، ما لو سرقت نفقة الزوجة فلا يعطى به غيره ، ما يحبس زوجة ، ولا يفرق ابن أسير بين حاة الزوجة وحاة الأب ، وما من شيء من هذه الخيرة حاة زوجة لا يعطيه الاعتبار الذي تستحقه .

٤ - أسرار البعثة

" نفقة نحب نحب على أخيه ثلاث : زوجة ، وقرينة ، وملك " . ولا اهتمام - الآن بنفقة على الزوج والعد ، وإذا عجز لا تعرض إلا للأصول والمأخوذ . قال ابن عابد

" نحب النفقة بنوعها الثلاثة على الخير جمعه ذكراً كان أو أنثى منه يسقط من نص أمه إلى أن ينجس " . ونحب " الكفاة ما حاز عن الكسب كالأنثى مطلقاً ، والزمن ، ومن يلجعه نهار الكسب ، ولا نفقة على آخر لأولاده من الأمة ولا على العبد لأولاده ولو من حرة " . وعنى الكسب نفقة وبده المسلم ودا " نشرت " لبنت عن طاعة زوجها ، فتجب نفقتها عند بعض الأئمة ، ولا نحب عند غيرهم . ولأن طلال السيرة في النفقة عليهم تردد " فإدغم في هذا الزمان " . ولا فضل ب لا يهمل على ذوي الشدة مشغلان بالأدب والنفقة^١

١ - كسار ١٢٦ ، ع ٢٠ ، رد المحتار ١٠٠٠ ، قدري ١٥٠ ، ابن عابد ٢٠٧

٢ - ابن عابد ٦٨١ : ٢

٣ - ابن عابد ١٢٧ : ٢

٤ - ابن عابد ١٢٣ : ٢

و إذا اعتدنا من وجه آخر ان للوالدين حقاً سابقة ، ونظرنا الى حالة شخص ما ، فلا يمكن الا ان يكون في احدى الحالتين : له قريب واحد يحتسب الى بقعة ، او اقارب عديدون ففي الحالة الاولى لا صعوبة في تعيين من يستحق البقعة ، فهو اقرب الوحيد ، وفي الحالة الثانية لا يكون جميع الاقارب على درجة واحدة من حيث استحقاقهم ، بل هم متفاوتون في ذلك ويجب ان نعرض وقوع احوال سبغ الملم بالموضوع من جميع اطرافه^(١)

١- الفروع

اذا لم يكن للرجل الا فروعه ، اعتبر فيهم الاقرب فالاقرب ، ولا عزة للارث في اسبقيتهم فان كان لرجل ولداً واحداً بصري او ابني وثانيهما ذكر ومسلم لم يح عليه بقعة على حد سوي مع ابني مختلفان من حيث الميراث وان كان له ابن وابن وحيت عليه بقعة الا ان لقرنه وان كان له بنت وابن وحيت عليه بقعة الست

٢- الفروع والحواشي

اذا كانوا فروعاً وحواشي بقعة القرب والحريية دون الارث ، وتسقط الحواشي بالحريية ، فهي بنت واخت شقيقة تسقط الاخت . وان كان لرجل ابن بصري واخ مسلم فيسقط اخوه .

٣- الفروع والاصول

اذا كانوا فروعاً واصولاً فيمتد قرب الحريية . فان لم يوجد اعتبر الترحيح . فان لم يوجد اعتبر الارث .

٤- الفروع والاصول والحواشي

حكمهم كحكم الفروع والاصول معط الحواشي ، فروع ، فكان لم يوجد سوى لاصول والفروع ، وهي الحالة الثالثة سبغ

(١) كساب ٢٥ (عن ابن عابد)

(٢) كساب ٢٥ و ٢٦ و ٢٦ و ٢٨ (عن ابن عابد) ومتى الامر ١٧٥ وقدوري ١٧
ولا حكم الشريعة : الماد ٣٩٥ و ٩٣٦ وابن عابد ٧٣ و ١٣١

٥ - الأصول وحدهم

ان كان مع الأصول اب فتجب النفقة عليه وحده . وألا فلا يجزئ من اب
يكون بعض لأصول وارثاً وبعضهم غير وارث ، او يسكنوا كلهم وارثين .
فهي الاول يعتد الأقرب حرثية . ولو كان لرجل ام ، وجد لأمه ، فعلى الأم لها
اقرب . وقد احتج احداث وحدات فعلى لأقرب وعم يُدعى به الآخر . وان
تساوى الوارث وغيره في القرب فيجوز بوث . وان كان كل الأصول وارثين
فالنفقة كالارث .

٦ - الأصول والخوانثي

ان كان أحدهما غير وارث غير الأصول وحدهم ترجيحاً للحرثية ، ولا
مشاكاة في الارث حتى تعتد بقدر ميراث فيقدم لأصل . سواء كان هو
الوارث و كان الوارث نصف الآخر اندي هو معه وب كان لأصول و لخوانثي
ورثة غير وارث . و قد تعددت الأصول في هذا المصنف بسببها اعتدوا
بمعالة الخامسة .

٧ - الخواثي

اذا كان لأقرب خواثي فقط غير فيهم هبة الارث لأحقيقته .

الفصل الثاني

النفقة على الاناء.

١ - من غير تقدم نسبه

نفقة لصل الغير على ابيه وحده . فذا مات الاب او كان مريضاً تنقلت
الى غيره . ولأنه - تنقص نفقة اسباب من روحه ، فذا مات الزوج قبل ان
تنقص منه النفقة . وكانت النفقة مستدانة بامر القاضي ، يسكن بالام الرجوع
في تركته كما ترجع بها عليه لو كان حياً . وان لم يسكن مستدانة بامر القاضي
فتسقط بانقضاء الاب لها^(١) . وقد ورد في البخاري : « اذا لم يُسقى الرجل ، وللمرأة

(١) مدورى ٩٦ : ومثلها الاخر ١٦٤ والاحكام الشرعية المادة ٣٩٧

(٢) الاحكام الشرعية : المادة ٤٠٧

ان تأخذ بغير علمه من يكفيا وولدها بالمعروف^١ فلما ادخل في سرقة
النفقة من روحه دون ان يتعرض للقاضي ما فالتعب غير انما لم نعتز في الكتب
الغفيرة التي رجع اليها على من يتفق وهذا الحديث . اما اذا لم تشأ الام ان
تلتجأ الى المعام ولا الى السرقة ، وكان روحها لا يريد ان يقدم النفقة ، فيمكنها
ان تعوضه في ذلك وتصاحبه . فان كان ما صطلحا عليه أكثر قيمة من النفقة
وكانت الزيادة يسيرة تدخل تحت لتقدير ، فهي حرة وان كانت لا تدخل تحت
لتقدير فتطرح عن الالب . اما اذا كان المصالح عليه اقل من مقدار النفقة بحيث
لا تكفي الاساء ، يعيدها القاضي بحسب الكفاية^٢ . وفصلًا عن هذه الوسائل
المختلفة التي يحق لسرة ان تستعملها ، فهي تعدد ايضا على لاستدانة على روحها
ومطالبته بوفاء هذا الدين^٣ .

وان لم يكن للاب مال للقيام بنفقة اولاده ، فعليه بيع عقاره وارثيته
وثيابه للقيام بها لانه عني بهذه الاشياء^٤ . وان لم يكن له عقار ولا ارضية
يمكنه لاستعانة بها ولم يكن فيه رزمة تقمه عن انكس ، فلا يسقط عنه
واجب الامساك على اولاده بمجرد افساده بل يتكسب ويبيع عليهم بقدر
الكفاية . فان ابي ، مع قدرته على الاكساب ، اجبر على ذلك وحسب في نفقة
ولده . وان لم يكسب اكتسبه بعدم تيسره امر القريب بالنفقة بيانة عنه يرجع
عنه في المستقبل^٥ . وان كان الاقارب اصولًا وكان بعضهم وارثًا للاب والآخر
غير وارث ، وتساووا في العزب والحريية ، رُحج الوارث ولزمته نفقة الصغير . وان
لم يتساووا في العزب والحريية يعتبر الاقرب حريية وتلزمه النفقة . وان كان جميع
الاصول وارثين فاسقة عليهم جميعًا بقدر استحقاقهم في الارث^٦ . اما اذا كان

(١) التجارى ، ١٤: ٦٦

(٢) الاحكام الشرعية: المادة ٥٠٦ وكبير عن ٢٩

(٣) ابن عابدس ٣ : ٧٢٨

(٤) ابن عابدس ٣ : ٧٢٨ . ٤ ايضا

(٥) الاحكام الشرعية: المادة ٣٩٨ : وابن عابدس ٣ : ٧٢٨

(٦) ابن عابدس ٣ : ٧٢٨ . ١ و الاحكام الشرعية: المادة ٤٠٠

الأقارب بعضهم أصولاً وبعضهم حواشي وكان أحد الصنفين وارثاً والثاني غير وارث ، اعتبر الأصل لا الحاشية سواء أكان هو الوارث أم لا ، فلو كان للولد أحد لأب وأخ شقيق فنقته على الحد ولو كان له جد لأب وعم فنقته على الحد لأب ، وإن كان كل من الأصول والحواشي وارثاً ، بقدر لارث ، ونحب عليهم النفقة على قدر استحقاقهم^١ .

وإن كان الأب عائلاً ، وله أولاد تحب عليه نفقتهم ، وكان له مال عددهم من حسن النفقة ، أو كان له مال مودع عند أحد أو دين عليه ، وهو من حسن النفقة ، فلحاكم أن يأمر بالنفقة من هذه الأموال وإن لم يكن المال من حسن النفقة كأن يكون عقاراً أو عروضة فلا يباع منه شيء بالنفقة بل تؤمر الأم بالاستدانة عليه . وللولد الذي فقد أمه أن ينفق من مال أبيه الغائب بالنفقة^٢ .
أما إذا كان الأب الغائب فقيراً ، فعلى الأم المؤسرة أن تقدم النفقة ، أو لا ، فيجوز لأخ على نفقة أخيه ، ثم الأقارب الأقرب ، ويحصى في ذلك على الأب^٣ .
هذا إذا كان الولد صغيراً لم يبلغ بعد ، أما إذا بلغ حد الاكتساب ، وكان ذكراً غلاباً أن يؤجره أو يدفعه لطرفة ليكتسب ، فينفق عليه أبوه من كسبه ويحفظ ما فعل منه ليلزمه إليه بعد بلوغه ، وإن لم ينف كسب العلام فعلى أبيه تمام الكفالة . ويدفع لكسب إلى رجل من يخطئه ، إن كان الأب مسدراً^٤ .
وللاب أن يدفع أمته بالنفقة حد الاكتساب إلى امرأة يعطيها حرفة كالخياطة مثلاً ، وليس له أن يؤجرها للخدمة ويحويها مما فيه تسليمها مستأجر ونفقة .
النت المكنة من مالها الخاص إن كان مالها كافياً لحايتها ، وإلا فعلى أبيه التام^٥ . وإن كان للولد مال غائب فنقته على الأب إلى أن يحضر ماله^٦ .

١ - الأحكام الشرعية : المادة ٢٠١

٢ - ابن عابد بن ٢ : ٧٣١ ، والأحكام الشرعية : المادة ٢٠٢ ، ومقتضى الإيجز ٧٤ ، وقدوري ٩٦

٣ - ابن عابد بن ٢ : ٧٣١ ، وكعباد ٢٨

٤ - ابن عابد بن ٢ : ٦٩٦ ، ٧٣٨ ، والأحكام الشرعية : المادة ٢٠٢ ، وكعباد ص ١٣

٥ - ابن عابد بن ٢ : ٦٩٧ ، ٧٣٨ ، والأحكام الشرعية : المادة ٢٠٢

٦ - ابن عابد بن ٢ : ٧٣٨

والإسالة لامة . والآن اسبح لصاحبه عن الكسب لستصحت العقدة من
واحديهما ، فقبل على الأب ثنتها وعلى الأم الذي ، وقيل على الأب كل العقدة ،
وهو الرأي المفق به ^١ .

٢ - مقدار الثقة

يجب على الأب ان يقدم لإسالة العقدة مثل : إذا شكت الأم من تقصيره
فرضها احكاماً عليه وامر بعصاها زوجته ان كانت مينة ، واطلاقها غيرها ، ان
لم تكن مينة وبمستصيح ايضاً ان يأمر بعصاها العقدة صداً ومداً ، فلا يمكنها
ان تتلاعب بها ^٢ .

والآن الزم لمريض يجب له مطالبة به العقدة بكمية وتكفي اجرة خادم
له ، لانه في هذه الحالة محتاج الى من يخدمه ^٣ .

اما الاب المتزوج ، ادى عاب عن روحه وولده ، فيقتل روحه في الامتاع
عليه الى ولده ^٤ . وان كان الاب المتزوج صمداً عائشاً عند بيه ولم يقدر ان
يعق على زوجته ، فعلى ابيه تقديم بعقة وعقدة زوجته ان كان قد ضمها ، اما
ان لم يكن ضمها ، فزمر بالامتاع عليها ويكون له ذلك الامتاع ديناً يرجع به
على ابنه اذا ايسر ^٥ .

ان جهر الاب ادته بما يجهر به مثلاً ثم دعم انه كان قد اعارها الامتعة ،
نظر القاضي الى الاعرف بين الدس وقضى نوحه فان كان اعرف مستمراً ان
الأب يدفع ذلك الجهار منكملاً لا اعادة فلا يقل قوله ، ولا يقل . وان جهر
الأب ادته ، أكثر بما يجهر به مثلاً فالقول قوله اتفاقاً ، ويرد له جميع الجهار اذا
شاء ، وليس فقط ما رد فيه على جهر المثل ^٦ .

١ - ملحق الاجر ٧٥

٢ - احكام الشريعة : المادة ٢٥٥ ، وابن عابدس ٢ : ٧٢٩

٣ - قدوري ٩٧ : ٤ وابن عابدس ٢ : ٧٢١

٤ - ابن عابدس ٢ : ٧٢

٥ - ابن عابدس ٢ : ٦٩٩ . راجع ايضاً درهم الخطي ٦٥ ، والاحكام الشريعة : المادة ٢٥٣

٦ - البستاني (غير رد المحتار ، وغير بقاوى الروايع) .

وفي قانون لا فوري ان الآباء مضطرون الى تقديم النفقة لجميع انسابهم المحتاجين ، حتى اذا كانوا بالغين . ما مقدار هذه النفقة فلا يقاس بقيمة الكسوة والسكنى والطعام فحسب ، بل بالقيمة التي تمكن الصغار من تنقي العلوم الابتدائية الضرورية والثقافة المتوسطة ومركزهم الاجتماعي^١ . وان كان الاب مقترًا في تقديم النفقة ، فلصاحبه اذبح ان يسمح للام باستلام حزم من راتب زوجها الشهري او مدحولاته المشوعة بكفي لتلبية نفقة اولادها^٢ . ويراعى في تحديد قيمة النفقة شئون مختلفان : حاجة من يجب به ، وقوة من يجب عليه^٣ . ون تغيرت نسبة احد هذين العنصرين حتى للقاضي ان يقرر ايضا قيمة النفقة فيريدها او ينقصها^٤ .

واما الشرع الروماني فيعترف للاسراء بحكمهم في طلب النفقة من رب امثاله (pater) فادام يقدمها لهم خاضعا الى لقاضي ليحكم لهم بها^٥ .

وفي انقضاء الارثوذكسي انه يجب على الاب اتياس نفقة اولاده ، فان دعت الضرورة روحته الى ان تنفق من ماله نفقة المثل لتحسين اعاشة ابنتها ، تقيم اندعوى على الاب معذرة عما انفقته عليها والحكمة الشرعية هي التي تقرر متى تلتزم النفقة وتعرض مقدارها بالنسبة الى حالة من يجب عليه ، وهي قابلة للتعديل بالزيادة والنقصان ، بالنظر الى تلون احوال المعيشة رخصا وعلا . ويسرا وعسرا وعلى المحاكم الاجرائية ان تنفذ هذه الاحكام^٦ .

الفصل الثالث

النفقة على الوالدين

كم ان الوالدين مضطران الى تقديم النفقة لاولادهم انصارا ، كذلك يجب على الانباء ان يساعدوا والديهم المحتاجين : « يسألوك ماذا ينفقون قل : ما

(١) القانون المدني : المادتان ٣٠٣ و ٣١٥

(٢) القانون الصادر في ١٣ ثور ١٩٠٧ (الماده ٧)

(٣) القانون المدني : الماده ٣١٨

(٤) محكمة دريس مدانية : ٣١ كانون شابر ١٩٣٠

(٥) Droit Romain, Col. et Grl., 192

(٦) الحق تعالى : لا بد ١٧٢ و ١٨١

انعقم من غير فلول الدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل^١
 « كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيراً الوصية لوالدين والاقربين
 بالمعروف حقاً على المتقين »^٢

١ من يقوم بالنفقة على الوالدين

لا يشارك الولد في نفقة ابويه احد ، حتى وان خالفاه في الدين ، وسواء كان
 كبيراً او صغيراً ، ذكراً او انثى ، او كان ابواه قاضيين على الكسب او
 عاجزين ، فالشرط الوحيد في فرض النفقة على الولد هو ان يكون موسراً ويكون
 والداه مصريين^٣

وان كان الاولاد عبيدين ، فلا علة لارث في تقسيم النفقة الواحدة عليهم
 بل تُعتبر الحرية والقرابة بتقديم الاقرب فالأقرب . فان كان للرجل ابن وست
 موسران فنفقة عليهما ايضاً بالسوية . وان كان له ولدان موسران احدهما مسلم
 والثاني مصري او يهودي فانفقة عليهما ايضاً بالسوية . وان كان له ابن وابن
 ابن موسران فنفقة على الابن . وان كان الابن غائباً ولا مال به حاضر ، يؤمر
 ابنه بالانفاق ويُنظَر له الحق بالرجوع على ابيه اذا حضر . وان كان به ابن ابن
 وست بنت فانفقة عليهما بالسوية^٤ .

وان كان للاب الغائب مال مودع او دين من حسن لنفقة وللقاضي ان
 يعرض منه النفقة . ولا حق لسودع والمديون ان ينمقا على ابوي الغائب ما لم
 يحصلوا على ادمه او على ابن الحاكم ، والا ضمنا للغائب ما انفقاه وفقدوا حق
 الرجوع بما انفقاه على الوالدين ولو انفق المودع وجبته على ابني الغائب بلا امره
 ثم مات الغائب ولا وارث له غير الاب ، فلا رجوع للاب على المودع^٥

فقد يشترط في وجوب النفقة على الابن ان يكون موسراً ، سواء اكان
 ابوه قادراً على الكسب او عاجزاً . فاداً كان الابن مصرراً ، فلا يجبر على نفقة

(١) القرآن ٢: ٢١١ و ١٨١

(٢) قدوري ٩٦ ، والاحكام الشرعية : المادة ٦٠٨

(٣) الاحكام الشرعية : المادة ٦١٢ ، وكسار ص ٢٨

(٤) قدوري ٩٦ ، والاحكام الشرعية : المادة ٦١٣

والديه الا اذا كان كسواً وكان ابوه فقيراً رماً لا قدرة له على الكسب
فحينئذ « يشاركه الاب في القوت ديانة » . والام المحتاجة بمرلة الاب الزمن ،
ولو لم يكن بها رمانة . وان كان للابن الفقير عيال ، فعليه ان يضم ابويه المحتاجين
الى عياله وينفق على الكل غير انه لا يحد على اعطائها شيئاً على حدة .^١

٢ - من يستحق النفقة

يستحق النفقة جميع الاصول من ابيه وامهات واحداد وجدات اذا كانوا
فقراء ، حتى وان حالوا الا في ديبهم .^٢ وان كان للمرأة زوج وابن ، فعلى
من تحب نفقتها ؟ غير ابن عايد في ذلك حالات ثلاث
أ - اذا كانت مصرة تحب النفقة على الابن ، وان لم يكن الاب
بحاجة اليها .

ب - اذا كانت موسرة وكان الاب محتاجاً اليها فنفقتها على ابنها ايضاً .
ج - اذا كانت موسرة ولم يكن الاب محتاجاً اليها أمر الابن بالنفقة يرجع
على ابيه .^٣ ولو لم يقدر الاب الا على نفقة احد والديه فلام الحق . يستند في
اعطاء هذا الحكم الى حديث نقله ابن عابدين عن احمد وابي داود والترمذي .
« يا رسول الله ، من ابر ؟ قال : امك . قلت : ثم من ؟ قال : امك . قلت :
ثم من ؟ قال : اهلك ، ثم الاقرب والاقرب . » ويمثل ابن عابدين ذلك بقوله
ان الام محتاجة الى النفقة اكثر مما يحتاج اليها الاب لانها لا تقدر على الكسب .
غير انه يروي ان بعض الفقهاء يفضلون الاب على الام لانه يفتق على الولد في
صفوه ، وان أخرى يرون ان تقسم النفقة بين الام والاب .^٤

٣ - مقدار نفقة

على الاس ان يفتق على والديه نفقة المثل . واذا كان الاب رماً او مريض
واحتاج الى روية تقوم لشأه او الى خادم يحضه ، وجبت نفقة الروية او الخادم

(١) فذوري ١٧٠ ، والاحكام الشرعية : الماده ٢٥١

(٢) الاحكام الشرعية : ٨٠

(٣) ابن عابدين ٧٢١ : ٢

(٤) ابن عابدين ٧٢١ : ٢

على ولده المورس ، كما يجب له نفقة خادم على يده ان كان مصريةً ومحتاجاً الى ذلك^(١) .

وقد كان للاب الفقير عدة زوجات فلا يجب على الولد المورس الا نفقة واحدة منهم^(٢) . فذا كانت الزوجات مورسات فعلى الاب نفقة الوسط منهن ، او مصرية فالدور ، او مختلفات فمصف نفقة الوسط ونصف الدون . ولهن رفع امرهن الى القاضي ليأمرهن بمسئدة الدقي من كاهيتهن لتكون ديناً على الزوج . ويجب الادانة على من يجب عليه نفقتهن^(٣) .

وإذا كان للاب زوجة فزوجته نفقتها على زوجها . وإذا كان مصريةً ، او كان مصريةً ، يؤمر بها المورس بالانفاق عليها ، ويكون انفاقه ديناً على زوجها^(٤) .

٢ - حالة خاصة

يملك الاب لا الام ، ولا غيره من سائر اقارب ، ولا القاضي - بيع عروض ابه الكبير الطائ ، لا غيره . وله بيع عروض به الصغير انفساً وعقاره . سواء كان مكيفاً او غير مكيف . في سبيل القيام بنفقته ونفقة زوجته وطغيته . وليس للاب ان يبيع مال ولده الطائ ، صغيراً كان او كبيراً ، في دين له عليه سوى نفقة ، وليس له ان يبيع ماكثر من قدر النفقة^(٥) . في لقون الافرنسي يجب على الاب تقديم النفقة لجميع اصوله^(٦) ، ولا تقار النفقة على الاب . عن نفقة على الام . فكل ما قيل في الاولى يصح في الثانية^(٧) .

١ الاحكام الشرعية . ابد ٢٠٩ - راجع احكام عاين ١٢٠٠٢

٢ الاحكام الشرعية . ابد ٢٠٩

٣ عاين ٢٠١ : ٢٣١

٤ الاحكام الشرعية . ابد ٢٠١ : ٢٣١

٥ الاحكام الشرعية . ابد ٢٠١ - راجع احكام عاين ٢٠١ : ٢٣١

٦ التعاون المدني . ابد ٢٠٥

٧ Collet et Capitant, t. I, pp. 380-394

الباب الخامس

زوال السلطة الأبوية

إذا بلغ أبود عاقلاً فجميع تصرفاته نافذة ، وببذمه أحكامه سواء ، إلى نفسه أو في ماله ، ولا يقبل قول وليه أو وصيه أنه محجور عليه إلا إذا كان طهر بامر الحاكم . وإن بلغ مجنوناً أو مشوهاً يستمر عليه ولاية الأب في نفسه وفي المال وإن بلغ عاقلاً ثم غته أو حنّ عادت عليه ولاية أبيه ^(١) (قال أبو يوسف بل تكون الولاية لمقتضي ، ثم الرأي لمصلحة هو رأي محمد المذكور أيضاً) .
والصبي العقل المجرب أيضاً من سلطة أبيه قبل بلوغه ، وذلك بعد الأذن .

إن الأذن لا يقتضيه إلا الولاية في المال ، وقد عرفت أحكامه في حينها . أما انتزاع السلطة لأبوية فلم ينع في الكتب لعمية على من يتعرض لها ، لا في ناحيتين . سلطة في تزويج الصغير ، وهي تنزع من أبي ن أبي تزويج الصغير كم قدماً ، والحصة في المال وهي تنزع في حالة التدبير كم قدماً أيضاً . فيظهر أن الشرع الإسلامي لا يسمح بانتزاع السلطة لأبوية انتزاعاً كاملاً من صاحبه ، اللهم لا إذا كان عاقلاً ثم أحسن لأن من شروط لولي أن يكون عاقلاً ^(٢) .

وفي الشرع الروماني تنزع سلطة الأبوية من صاحبه إذا فقد حريته أو حقه المدني (Droit de cité) ، وإذا حاز الابن على وظائف رفيعة كوظيفة القناصل والمحاضرين المدنية والإساقفة . ودافع الأب أولاده أو دفعهم إلى ارتكاب المكرات ^(٣) .

(١) الأحكام الشرعية : المادة ٢٧٧

(٢) أحكام الشريعة - المادة ٢٤١ والمادة ٩٨٢

(٣) كسبار : ص ٤٨٧

(٤) راجع ص ٥٠

(٥) Girard, Droit Romain, p. 197, 198

وفي القانون المدني الافرنسي يسقط حق الأب في الولاية على ابنه الصغير ان ارتكبوا جريمة او جمعة قبل الثامنة عشرة من سنهم ، او كان قد حكم عليه باسحر اقصاوى (interdiction légale) لمجرمة ارتكبتها ، او كان قد دفع اولاده لمعيشة او شجعهم على ارتكابها ، او كان يعاملهم معاملة سيئة ، او لم يعتز بهم بعناية المطلوبة ، او كان سكيراً او مهتكاً .

وفي الحق تعاقب الارثودكسي سطل السلطة الابوية اذا تعين الاب في مرتبة سامية ، او ارتكب ذنب جرمية قبيحة شائنة مثل اختلاس الدم واكرامه ابنه او ابنه على المير في مثل شائنة ، واذا تبنى الاب قصداً بالوضع ، واذا تبني الاب قصداً لآخر ، واذا ثبت على الاب انه يعامل ابنه بقسوة شديدة ، او قتل يوصيته ، او طرد المتبني غير النافع العتق بعد بلوغه لاسباب موحدة عتقه ، او تزوجت البنت التي هي تحت سلطة ابها ، او اتخذ الاب نفسه مسكناً خاصاً وقضى حياة مستقلة برأيه الخاص .

-
- ١٤ المدون المدني الافرنسي - مدون تصدرا في ٧ كانون الاول ١٨٧٤ و ٢٦ فور
 ١٨٨٩ (متمة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢١)
 ٢ الحق العائلي : المادتان ٢٣٥ و ٢٣٦



فهرس

صفحة

مقدمة

١

الباب الاول احكام عامة في السلطة لالوية

٦

١ تحديد سلطة الالوية

٦

٢ اسائر السلطة الالوية

٨

٣ مدى السلطة الالوية

١٠

٤ من يتولى السلطة الالوية

١٥

الباب الثاني : الولاية في النفس

١٧

الفصل الاول : الحمل

١٧

الفصل الثاني : الرضاة

١٩

١ حق الام

١٩

٢ احررة الرضاة

٢٠

٣ مدة الرضاة

٢٠

٤ فراق الزوجين

٢٢

الفصل الثالث : الحضانة

٢٤

١ تحديد الحضانة

٢٤

٢ حق الام بالحضانة

٢٤

٣ شروط الحضانة

٢٥

٤ مرات الحاضرات

٢٦

٥ احررة الحضانة

٢٨

٦ مكاتب الحضانة

٢٨

٧ انتهاء مدة الحضانة

٣١

الفصل الرابع : سن التمييز

٣١

صحيحة

٣٢

الفصل الخامس : البلوغ

٣٥

الفصل السادس : الولاية في الزواج

٣٨

١ ولاية ابولاه في الزواجا

٣٩

٢ الولاية الاختيارية

٣٨

٣ الولاية الاحبارية

٤٥

باب الثالث الولاية في المال

٤٨

الفصل الاول : احكام عامة

٤٨

١ على من مع ولاته في

٤٩

٢ من مكوث ولاته في

٤٩

٣ من ايجار

٤٩

٤ من غير

٤٧

الفصل الثاني : حقوق الصغير

٤٧

١ الصبي المتميز والصبي غير المتميز

٤٨

٢ تصرفات غير المير

٤٨

٣ تصرفات المير

٥١

الفصل الثالث : واجبات الولي

٥٢

الفصل الرابع : حقوق الولي

٥٢

١ ولاية الاقراض

٥٣

٢ ولاية البيع

٥٤

٣ ولاية الشراء

٥٥

٤ ولاية ارض

٥٦

٥ حق الاب في قبول الميراث على دين ابنه

٥٦

٦ مقدرة الاب على مخالطة حم ولده

٥٧

٧ حالة حاصة

٥٧

الفصل الخامس : رول الولاية على

٥٧

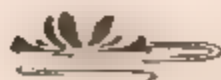
١ موت الصغير

٥٧

٢ موت الزوج

صفحة

٥٧	١٠٠ مراجع أولاده في اهل
٥٨	١٠١ الآداب
٦٠	١٠٢ السلوك
٦٢	الباب الرابع : النفقة
٦٢	الفصل الأول : احكام عامة
٦٣	١ أهمية درس النفقة
٦٣	٢ تحديد النفقة
٦٣	٣ أساس النفقة
٦٣	٤ لمن تلزم النفقة
٦٥	الفصل الثاني : النفقة على الإبناء
٦٥	١ من يجب تقديم النفقة
٦٨	٢ مقدار النفقة
٦٩	الفصل الثالث : النفقة على الوالدين
٧٠	١ من يلزم بالنفقة على الوالدين
٧١	٢ من يجب عليه
٧١	٣ مقدار النفقة
٧٢	٤ حالة خاصة
٧٣	الباب الخامس : زوال السلطة الأبوية



75. -
01.

349.297-Sa12sA.c.1

صدقة نجيب

السلطة الأبوية في التصريح الإسلامي ع

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01000334

American University of Beirut



349.297

Sa 12AA

General Library

345.297

52124A